العنوان: العمل التطوعي و الرعاية الاجتماعية في اليمن : دراسة مطبقة على الجمعيات التطوعية في محافظة حضرموت

المصدر: شؤون اجتماعية -الامارات

المؤلف الرئيسي: الكسادي، عادل أحمد

مؤلفين آخرين: سليم، أحمد عبدالحميد(م. مشارك)

المجلد/العدد: مج 29, ع 115

محكمة: نعم

التاريخ الميلادي: 2012

الشهر: خريف

الصفحات: 47 - 88

رقم MD: 288569

نوع المحتوى: بحوث ومقالات

قواعد المعلومات: EduSearch

مواضيع: العمل مع الجماعات، الأعمال التطوعية، التكافل الاجتماعي، الأعمال الخيرية، الرعاية الاجتماعية، الخدمة الاجتماعية، الجميعات التطوعية، حضرموت، اليمن

رابط: http://search.mandumah.com/Record/288569

العمل التطوعي و الرعاية الاجتماعية في اليمن

(دراسة مطبقة على الجمعيات التطوعية في محافظة حضرموت)

د . عادل أحمد الكسادى •
د . أحمد عبد الحميد سليم • •

ملخص الدراسة :

يشهد عالم اليوم تطوراً واضحاً في دور القطاع الأهلي كأحد القطاعات المكونة لبنية المجتمع، حيث أصبحت الجمعيات التطوعية تقوم بدور الشريك الأساسي في صنع وتنفيذ سياسات الرعاية الاجتماعية، وذلك بفعل التحولات العالمية نحو اقتصاد السوق وتراجع دور الحكومات وتخليها عن العديد من وظائفها الاجتماعية والاقتصادية.

وبالنظر إلى التطور الذي شهده العمل التطوعي في اليمن منذ قيام دولة الوحدة في 1990 حيث تزايدت أعداد الجمعيات التطوعية واتسع نطاق عملها، إلا أن أغلب هذه الجمعيات تعاني من قصور واضح في خدماتها وعدم كفايتها لمقابلة احتياجات الفئات المستفيدة التي تتسع يوماً بعد يوم في ظل زيادة التضخم وانكماش معدلات الدخل الفردي، ناهيك عن عدم كفاية نظم الرعاية الاجتماعية في التخفيف من ظاهرة الفقر وانتشار البطالة وتقديم برامج اجتماعية لتحسين نوعية حياة المواطنين.

• كلية الآداب قسم الفلسفة وعلم الاجتماع - جامعة حضرموت للعلوم والتكنولوجيا - اليمن
• • قسم الخدمة الاجتماعية كلية البنات - جامعة حضرموت للعلوم والتكنولوجيا - اليمن

والدراسة الراهنة تحاول الوقوف على واقع الجمعيات التطوعية في محافظة حضرموت ودورها في الرعاية الاجتماعية، وتحديد أوجه القصور في عمل تلك الجمعيات وأهم الصعوبات التي تواجه عملها. وقد استخدمت الدراسة لتحقيق أهدافها منهج المسح الاجتماعي بالعينة للعاملين بالجمعيات التطوعية مستخدمة الاستبيان كأداة لجمع البيانات بالإضافة إلى دليل المقابلة مع الإداريين في مكاتب الشؤون الاجتماعية والعمل بالمحافظة. وقد توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج المهمة نذكر منها:

- عدم ملاءمة القوانين والتشريعات المنظمة لعمل الجمعيات مع المستجدات الراهنة.
- معظم الجمعيات تعاني نقصاً واضحاً في التمويل مما أضعف البرامج والمشروعات.
- لا توجد آلية للرقابة والمتابعة وتحديد الأدوار والمسؤوليات داخل الجمعيات.
- تعاني الجمعيات من التدخل المستمر من جانب المؤسسات الحكومية.
- لا يتوفر للعاملين بالجمعيات برامج للتدريب على المهارات الضرورية للعمل الاجتماعي.

مقدمة:

يشهد العالم اليوم تطوراً واضحاً في دور القطاع الأهلي كأحد القطاعات المكونة لبنية المجتمع حيث أصبحت الجمعيات التطوعية تقوم بدور الشريك الأساسي في صنع وتنفيذ سياسات الرعاية الاجتماعية ؛وذلك بفعل التحولات العالمية نحو اقتصاد السوق وتراجع دور الحكومات وتخليها عن العديد من وظائفها الاجتماعية و الاقتصادية و هذا ما أكدت علية مؤتمرات الأمم المتحدة في الفترة الأخيرة بداية من قمة الأرض في البرازيل ومروراً بمؤتمر السكان والتنمية في القاهرة ومؤتمر المرأة في بكين وانتهاء بمؤتمر التنمية الاجتماعية في كوبنهاجن وغيرها من المؤتمرات التي أعطت حيزاً كبيراً لدور المجتمع الأهلي في إحداث التنمية في بلدان العالم النامي.

و بالنظر إلى أن العمل التطوعي في اليمن قد شهد تطوراً ملحوظاً منذ قيام دولة الوحدة اليمنية في 22مايو1996م حيث تزايدت أعداد الجمعيات التطوعية واتسع نطاق عملها إلا أن اغلب هذه الجمعيات تعانى من قصور واضح في خدماتها وعدم كفايتها لمقابلة احتياجات الفئات المستفيدة التي تتسع يوما بعد يوم في ظل زيادة التضخم وانكماش معدلات الدخل الفردي، ناهيك عن عدم كفاية نظم الرعاية الاجتماعية في التخفيف من ظاهرة الفقر وانتشار البطالة وتقديم برامج اجتماعية لتحسين نوعية حياة المواطنين.

المبحث الأول

الإطار المنهجي

أولا: مشكلة الدراسة:

شهدت العقود الماضية نهوضاً واسعاً بدور منظمات المجتمع المدني والقطاع التطوعي في مجال الرعاية الاجتماعية، فلم يعد اليمن استثناء من موجة التحولات العالمية باتجاه تحقيق الشراكة الكاملة بين الحكومة والقطاع الخاص والتطوعي في تحقيق التنمية الإنسانية والمستدامة.

وقد أدت التوجهات الجديدة للدولة وتبنيها لآليات السوق الحر وإعادة تحديد وظيفة الدولة وتخليها عن دورها الرعائي إلى اتساع دائرة الفقر وتضرر العديد من الشرائح الاجتماعية، الأمر الذي أدى إلى تشجيع الدولة ظهور القطاع الأهلي التطوعي لتساهم في تخفيف العبء الاجتماعي على تلك الشرائح والمشاركة في عملية التنمية.

وبالنظر إلى التطور الذي شهده القطاع التطوعي في اليمن حيث تزايدت إعداد الجمعيات التطوعية واتسع نطاق عملها إلا أن اغلب هذه الجمعيات تعانى من قصور واضح في خدماتها وعدم كفايتها لمقابلة احتياجات الفئات المستفيدة.

والدراسة الراهنة تحاول الوقوف على دور العمل التطوعي في الرعاية الاجتماعية والصعوبات التي تواجهها الجمعيات التطوعية في محافظة حضرموت وأثر ذلك على الدور المنوط بها في مجال الرعاية الاجتماعية.

ثانياً: أهمية الدراسة:

شهد المجمع اليمنى تحول اجتماعي هام في بداية التسعينات تمثل في تحقيق الوحدة اليمنية وكفل الدستور الجديد التعددية السياسية مما أتاح الفرصة لمنظمات المجتمع المدني و خاصة الجمعيات التطوعية أن تنمو ويزداد عددها،وقد كان اليمن أكثر بلدان المنطقة تأثراً بالتطورات والتحولات التاريخية التي أدت إلى تغيير المسارات وإعادة النظر في التوجهات على الصعيدين الدولي والإقليمي مكنته من الدخول في تجربة وحدوية تعثر مسارها فيما بعد نظراً لشكلية الممارسة الديمقراطية واستمرار آليات الاستبداد السياسي والفساد المالي لدى الفاعلين السياسيين. إن الحفاظ على الدور الجديد للقطاع التطوعي هي في أولوية التوجهات الجديدة للحكومات الوطنية القادمة على اعتبار أن هذا القطاع هو أحد الروافد الهامة للتنمية في الوقت الحاضر. وهنا تأتي أهمية هذه الدراسة لأنها ستساهم في عرض أهم الصعوبات التي واجهتها

الجمعيات التطوعية في مجال الرعاية الاجتماعية سابقاً وعدها شريكاً حقيقياً في مجمل التحولات المطلوب تحقيقها في المرحلة القادمة وخاصة في تنفيذ سياسات وبرامج الرعاية الاجتماعية.

ثالثاً: أهداف الدراسة

تسعى الدراسة الراهنة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف هي :

1. الوقوف على تطور العمل التطوعي والسياسات الحكومية في مجال الرعاية الاجتماعية في اليمن.
2. التعرف على دور العمل التطوعي في الرعاية الاجتماعية في حضرموت.
3. تحديد الصعوبات التي تواجه عمل الجمعيات التطوعية بمحافظة حضرموت منها:

ا-الصعوبات المرتبطة بالقوانين والتشريعات التي تنظم عمل الجمعيات التطوعية.

ب-الصعوبات المرتبطة بالتمويل الجمعيات التطوعية .

ج-الصعوبات المرتبطة بالبناء المؤسسي وبناء القدرات.

د- الصعوبات المرتبطة بالتنسيق والاتصال بين الجمعيات

رابعاً: تساؤلات الدراسة :

تنطلق الدراسة الراهنة من التساؤلات التالية

1. ما هي طبيعة الخبرة التاريخية والمعاصرة للعمل التطوعي ودوافع ظهوره وتطوره؟
2. ما هو الدور المتوقع من القطاع التطوعي لسد القصور في برامج الرعاية الاجتماعية والدور الحكومي لدعمها؟
3. ما هي أهم الصعوبات التي تواجه عمل الجمعيات التطوعية في مجال الرعاية الاجتماعية بمحافظة حضرموت ؟

خامساً: مفاهيم الدراسة :

1 -مفهوم الرعاية الاجتماعية :

ارتبط مفهوم الرعاية الاجتماعية بفكرة الإحسان و المعونة التي يتلقاها الناس الذين عجزت قدراتهم الشخصية عن مواجهة احتياجات المعيشة وتوفير شروط استمرار حياتهم.

وقد شكلت التعاليم الدينية والفلسفات الاجتماعية قاعدة التكافل الاجتماعي والرعاية الاجتماعية بين الجماعات والأفراد، وأدت الصور التقليدية لهذه الرعاية دوراً هاماً في الحد من

مشكلات الفقر والمرض والعجز والحرمان.

فالرعاية الاجتماعية وفق المفهوم التقليدي هي رعاية وقائية وضمان لفئات معينة في المجتمع، عاجزة وضعيفة وهشة، وتعيش تحت وطأة الحاجة مما ييسر لها حياة كريمة.[1]

وتعرف الأمم المتحدة الرعاية الاجتماعية بأنها النشاط المنظم الذي يهدف إلى إحداث التكيف الناضج بين الأفراد وبين بيئتهم الاجتماعية ويحقق هذا الغرض عن طريق استخدام الأساليب والبرامج التي تصمم من أجل تمكين الأفراد والجماعات والمجتمعات من مقابلة احتياجاتهم وحل مشكلاتهم عن طريق العمل المتعاون لتطوير وتنمية الظروف الاقتصادية والاجتماعية.[2]

ويعرف هارولد ولنسكي الرعاية الاجتماعية بأنها البرامج والهيئات والمؤسسات الاجتماعية ذات التنظيم الرسمي والتي تعمل على توفير أو تنمية أو تطوير الظروف الاقتصادية والصحية والكفاءات الخاصة لكل السكان أو جزء منهم في المجتمع.[3]

ويعرف ماهر أبو المعاطي الرعاية الاجتماعية بأنها نسق منظم من الأجهزة الحكومية والأهلية التي تضم عديداً من المتخصصين الذين يسعون لتوظيف طاقات المجتمع وأفراده واستثمارها لتوظيف الخدمات والبرامج التي تساعد الإنسان على إشباع احتياجاته ومواجهة مشكلاته أو الوقاية منها وتنمية قدراته بهدف تحسين أحواله الحالية والمستقبلية في إطار قانوني وتشريعي على أساس العدالة والتكافل الاجتماعي.[4]

ويمكن القول إن الرعاية الاجتماعية نمط متميز من الأنشطة تقوم بوظيفة أساسية في المجتمع ويتضمن من الوسائل والأساليب التي تختص بمساعدة الأفراد والأسر والمجتمعات على إشباع الاحتياجات الإنسانية وتحقيق مستوى أفضل من الحياة وتأمين مستويات مناسبة من الأداء الاجتماعي من أجل الوصول إلى الاستقرار الاجتماعي.

2 -**مفهوم العمل التطوعي:**

تعرف دائرة معارف الخدمة الاجتماعية العمل التطوعي بأنه « ذلك الجهد الذي يفعله الإنسان لمجتمعه، بدافع منه ودون انتظار مقابل له، قاصداً بذلك تحمل بعض المسؤوليات في مجال العمل الاجتماعي المنظم، الذي يستهدف تحقيق الرفاهية الإنسانية، وعلى أساس أن الفرص التي تتاح لمشاركة المواطنين في الجهود المجتمعية المنظمة، ميزة يتمتع بها الجميع، وأن المشاركة تعهد يلتزمون به»[5].

ويعرف التطوع بأنه الجهد الإرادي الذي يقوم به فرد أو جماعة من الناس طواعية واختيارا لتقديم خدماتهم للمجتمع أو لفئات منه دون توقع لجزاء مادي مقابل جهودهم سواء أكان هذا الجهد مبذولاً بالنفس أم المال.(6)

كما يعرف التطوع بأنه جهود إرادية تعكس مبادرة شخصية تنطلق من مسؤولية أخلاقية ومسؤولية اجتماعية لمساعدة ودعم الآخرين سواء ببذل الجهد أم الوقت دون توخي أهداف ربحية أم تجارية.(7)

لقد أصبح موضوع التطوع يفرض نفسه بإلحاح نتيجة الفوائد العظيمة التي يجنيها الأفراد من خلال وجود برامج للتطوع، وعلى الرغم من اختلاف الظروف الثقافية لكل مجتمع الأمر الذي يعكس نفسه بالضرورة على مفهوم التطوع وظهور تعريفات مختلفة بحسب المنطلقات النظرية والفكرية والثقافية للباحثين والمفكرين:(8) ويمكن تعريف العمل التطوعى إجرائيا كما تراه الدراسة الراهنة كما يلى:

1 – لا يستهدف الحصول على الربح المادي.

2 – تتعدد صور التطوع فقد يكون بالمال او بالجهد او بالوقت او بالفكر والرأي والخبرة.

3 – يفيد الفرد في اكتساب خبرات جديدة وتنمية الثقة بالنفس و القدرة على التفاعل مع الآخرين.

3 - الجمعيات التطوعية :

يعبر اتساع نطاق الجمعيات التطوعية وانتشارها وخاصة في الدول النامية عن تفكير جديد مؤداه أن دور الحكومة ينبغي أن يكون دور واضع السياسة، بدلاً من أن يكون غالباً عليه دور مقدم الخدمات، وهكذا نرى بأن الحكومات قد اتجهت في الآونة الأخيرة إلى الجمعيات التطوعية لكي تقوم بدور مقدم الخدمات.(9)

وتتبنى هيئة الكومونولث تعريفاً مستمداً من السمات الأساسية للجمعيات التطوعية، وتذهب إلى أن المنظمات غير الحكومية هي تلك التي تتسم بأربع سمات وهي: التطوعية، والاستقلال، وعدم البحث عن تحقيق الربح، والتي لا تسعى إلى الخدمة الشخصية لأعضائها.(10)

وتعرف الجمعيات الأهلية بأنها المؤسسات التطوعية الديمقراطية غير الهادفة للربح والتي تسعى لتحقيق التنمية في المجتمع من خلال تقديم خدمات اجتماعية أو تربوية أو مشروعات تنموية ومناقشة السياسات المتبعة في تلك المجالات وطرح وبلورة التصورات البديلة عن هذه السياسات.(11)

كما ينظر للجمعيات الأهلية بأنها وحدات أنشئت من أبناء المجتمع لا تهدف إلى الربح وتسعى إلى تنمية الموارد البشرية والبيئية والارتقاء بالمجتمع ككل وتمكينه من الحصول على حقوقه .

ويعرف القانون اليمنى الخاص بالجمعيات الأهلية رقم (1) لسنة 2001م في مادته الثانية الجمعيات الأهلية بأنها أي جمعية أهلية تم تأسيسها طبقا للقانون من قبل أشخاص طبيعيين لا يقل عددهم عن (21) شخصا عند طلب التأسيس و(41)شخصاً على الأقل عند الاجتماع التأسيسي غرضها الأساسي تحقيق منفعة مشتركة لفئة اجتماعية معينة أو مزاولة أنشطة ذات نفع عام ولا تستهدف جني الربح المادي لأعضائها ويكون نظام العضوية مفتوحا وفق الشروط المحددة في نظامها الأساسي.

وفي ضوء ذلك تساهم الجمعيات الأهلية بشكل مميز في مجال الخدمات الاجتماعية حيث تؤدي وظائف متعددة من أهمها :

1. العمل على تنمية معدلات المشاركة المجتمعية بين إفراد المجتمع.
2. اكتشاف قيادات جديدة في العمل الاجتماعي واكتسابها المهارات الاجتماعية .
3. تقديم الخدمات الاجتماعية بشكل مبسط وسريع وفعال.
4. تنفيذ الخدمات الاجتماعية فيما بينها أو مع المؤسسات الحكومية.
5. إجراء الدراسات والمسوح الاجتماعية لتحديد احتياجات المجتمع.
6. حماية المجتمع من المشكلات التي تهدد أمنه واستقراره.

سادساً: الدراسات السابقة :

1 - دراسة «المركز اليمني للدراسات الاجتماعية وبحوث العمل (2006م)» [12] والتي استهدفت التعرف على أوضاع الخدمات الاجتماعية بعد تطبيق اللامركزية وإصدار قانون السلطة المحلية ، من حيث التعرف على طبيعة العلاقة القائمة بين الـوزارات والمؤسسات الاجتماعية التابعة لها وتحديد نوعية الخدمات القائمة وإجراء مقارنة بين أوضاعها قبل تطبيق تجربة إسناد تنفيذ الخدمات الاجتماعية للمجالس المحلية وبعدها. وتوصلت هذه الدراسة إلى أن اغلب مؤسسات الخدمات والأنشطة الاجتماعية ذات طابع خيري موسمي، كما إن التمويل الحالي لا يكفى مما يتطلب دعم جميع المؤسسات والخدمات الاجتماعية،كما أن المؤسسات الحكومية تعاني من ضعف البنى التحتية من الأجهزة والمعدات المطلوبة لتنفيذ البرامج وعلاقات التعاون بين هذه المؤسسات ضعيفة ومحدودة .

2 - دراسة « شهيدة الباز وآخرون (1997م) » [13] والتي استهدفت المقارنة بين المنظمات الأهلية العربية والتي أجريت على عشرة أقطار عربية اختيرت بحيث تمثل المناطق المختلفة للوطن العربي حيث كشفت نتائج هذه الدراسة وجود ارتباط بين حجم وأنشطة المنظمات الأهلية والفئات المستفيدة بالظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية السائدة في المجتمع كما توصلت هذه الدراسة إلى أن المجال الخدمي الرعائي هو المجال الرئيسي لغالبية المؤسسات الأهلية في الوطن العربي ،كما إنها تعاني من ضعف وتدني المشاركة المجتمعية فيها.

3 - دراسة « فؤاد عبد الجليل الصلاحي (1999م) » [14] والتي استهدفت تحيد طبيعة الجمعيات النسائية وأدوارها وعلاقاتها وكان من أهم نتائجها أن مجالات مشاركة المرأة تقتصر على الأنشطة التقليدية مثل تنظيم الأسرة ورعاية الأمومة والطفولة ومحو الأمية وأن هذه الجمعيات تعاني ضعف التمويل بسبب حداثة إنشائها كما أكدت الدراسة على غياب المؤسسات الدفاعية والتي تهتم بالدفاع عن حقوق الإنسان وخاصة حقوق المرأة .

وفي ضوء ما سبق فقد استفاد الباحثان من الدراسات السابقة في تحديد وصياغة مشكلة الدراسة الراهنة وتحديد أهدافها وتحديد الاستراتيجية المنهجية لهذه الدراسة، حيث تختلف هذه الدراسة عن الدراسات السابقة في أنها تحاول تشخيص الأوضاع الراهنة للجمعيات التطوعية ومصادر تمويلها واهم الصعوبات التي تواجه عملها بمحافظة حضرموت كمجال مكاني لها .

54

المبحث الثاني

الإطار النظري للدراسة

مقدمة :

أدت التوجهات الجديدة للدولة وتبنيها لآليات السوق الحر ومباديء حقوق الإنسان، إلى إعادة تحديد وظيفة الدولة والحد من نشاطها الاقتصادي، الأمر الذي أدى إلى تخلي الدولة عن التزاماتها السابقة وإلغاء الدعم تدريجياً عن السلع الاستهلاكية الأساسية، وتخلي الدولة عن التزاماتها بتوظيف خريجي الجامعات والمعاهد، وخصخصة غالبية المؤسسات العامة، وتأثر الدولة بعودة المغتربين، كل ذلك ألقى بظلاله على الوضع المعيشي للمواطنين، وأدى إلى اتساع دائرة الفقر وتضرر العديد من الشرائح الاجتماعية.

وإذا كانت العوامل الداخلية قد أسهمت في ترسيخ دعائم المجتمع المدني، فإن التغيرات الدولية قد أدت دوراً هاماً ومحورياً في هذا التطور، حيث تم طرح دور المنظمات الأهلية في

المؤتمرات الدولية والتي من أهمها مؤتمر السكان والتنمية (القاهرة عام 1994)، ومؤتمر المرأة (بكين 1995) مؤتمر التنمية (كوبنهاجن 1995) وغيرها من المؤتمرات التي سارعت وتيرة التطور الاجتماعي في دول العالم النامي. ولم يعد المجتمع اليمني بمعزل عن مجريات الأحداث والتطورات الدولية، حيث زاد اهتمام المانحين والمنظمات الدولية واتسعت مساهماتهم لدعم برامج الرعاية الاجتماعية والتنمية البشرية في مجالات الطفولة والمرأة والمعاقين والمسنين وحقوق الإنسان ومحاربة الفقر والحفاظ على البيئة.

لقد صاحبت تلك الموجة من التغيرات الهيكلية في الاقتصاد الوطني وتبني اقتصاديات السوق الحر، والتأثير الدولي لاستنهاض طاقات المجتمع المدني والقطاع التطوعي موجة أخرى من التغيرات في مجال السياسات الاجتماعية، ووضع حزمة من الاستراتيجيات والتشريعات وتنفيذ عدد من البرامج في مجال الرعاية الصحية والتعليمية ومحاربة الفقر ورعاية الفئات الخاصة والمرأة والطفولة والتدريب. وسنستعرض الآن السياسات الاجتماعية التي تبنتها الدولة لتحقيق رؤيتها في ذلك المجال.

أولاً: السياسات الحكومية في مجال الرعاية الاجتماعية

لمواجهة معاناة الجزء الأكثر فقراً من السكان بسبب النتائج التي أسفرت عنها الإصلاحات المالية والاقتصادية عملت الحكومة على النظر في استراتيجيتها لمساعدة الفئات الأكثر ضرراً بين السكان وذلك من خلال تنفيذ عدد من البرامج التي تستهدف تقليص الفقر وهي بمجملها تتشكل مكونات شبكة الأمان الاجتماعي.

وتتكون شبكة الأمان الاجتماعي من آليتين الأولى وتشمل البرامج والآليات التي أنشئت كجزء من متطلبات البنية الاجتماعية وتشمل هيئات التأمين الاجتماعي والمدني، والثانية تشمل الصناديق والبرامج والمشاريع التي تعمل على توفير الخدمات الأساسية وتوفير فرص عمل مؤقتة والتي تتولى وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل الإشراف عليها(15). ويمكن تناول أهم هذه البرامج والمشروعات كما يلي:

1 - البرنامج الوطني للأسر المنتجة وتنمية المجتمع (1992):

يمارس نشاطه منذ عام 1990 تحت إشراف وزارة الشؤون الاجتماعية ويهدف البرنامج إلى إتاحة الفرصة أما الفئات الفقيرة لاكتساب المهارات الفنية والمعرفية وتنمية مصادر الدخل ومواجهة الفقر. ويتضمن البرنامج ثلاثة محاور أساسية هي:المحور الاقتصادي والذي يتضمن

مساعدة الأسر الفقيرة على اكتساب مورد رزق ثابت وقابل للتطوير، والمحور الاجتماعي والذي يتضمن مساعدة تلك الأسر على مواجهة متطلباتها ومشكلاتها الاجتماعية، والمحور التثقيفي ويستهدف تمكين تلك الأسر من تحسين ظروفها الثقافية والتربوية بهدف إعادة إنتاج القيم الاجتماعية والثقافية.

2 - **الصندوق الاجتماعي للتنمية:**

أنشئ الصندوق الاجتماعي للتنمية وفقاً للقانون رقم (10) لسنة 1997 كأحد مكونات شبكة الأمان الاجتماعي الرامية إلى التخفيف من الآثار السلبية للإصلاحات الاقتصادية وبمساهمة مالية من المانحين الدوليين مثل البنك الدولي والاتحاد الأوربي والحكومة الهولندية والصندوق العربي. وتتضمن الأهداف الرئيسية للصندوق الإسهام في مكافحة الفقر وتحسين الظروف المعيشية للفئات الفقيرة من خلال ثلاثة برامج رئيسية هي:[16]

- تنمية المجتمع لتسهيل الوصول إلى الخدمات الاجتماعية والاقتصادية الأساسية كالتعليم والصحة.
- بناء قدرات الشركاء المحليين من هيئات حكومية ومنظمات غير حكومية وتجمعات محلية.
- برامج التنمية الاقتصادية وتوفير فرص العمل من خلال وحدة تنمية المنشآت الصغيرة ووحدة الزراعة والتنمية الريفية.

ومع منتصف 2008 بلغت التزامات الصندوق 730 مليون دولار تم رصدها لتنفيذ 7784 مشروع موزعة على ثلاثة عشر قطاعاً هي: البيئة والتدخل المتكامل والتدريب والتعليم والدعم المؤسسي والزراعة والصحة والطرق والفئات ذات الاحتياجات الخاصة والمنشآت الصغيرة والموروث الثقافي والمياه وخدمات الأعمال. وتستهدف هذه المشروعات 15 مليون نسمة منهم 8 ملايين من الإناث.[17]

3 - **استراتيجية التخفيف من الفقر** 2002:

سعت الحكومة اليمنية وبالشراكة مع البرنامج الإغاثي للأمم المتحدة والبنك الدولي منذ بداية 1998 إلى وضع استراتيجية وخطة وطنية للتخفيف من الفقر في اليمن بحيث تصبح هذه الاستراتيجية جزءاً من الرؤية الاستراتيجية لليمن (2002-2025) وتنعكس في برامج ومشروعات ذات أولوية في الخطط الخمسية للحكومة بداية من الخطة الخمسية (2002-2005).[18] وقد تركز الهدف العام للخطة على توليد النمو الاقتصادي والتخفيف من الفقر وتوفير فرص العمل من خلال تقدير قدرات الفقراء وضمان الشراكة بين الدولة والقطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني.

وقد تضمنت الاستراتيجية خمسة محاور أساسية هي تحقيق النمو الاقتصادي وتنمية الموارد البشرية وتحسين البنية التحتية، وضمان توافر المقومات الأساسية لبرامج الحماية الاجتماعية والإدارة والحكم الرشيد والمشاركة والتعاون.[19]

4 - الاستراتيجية الوطنية لتنمية المرأة: (2006-2015):

تهدف هذه الاستراتيجية إلى الارتقاء بمكانة المرأة ومعالجة الصعوبات التي تعيق مشاركتها في المجالات التنموية، واتخاذ خطوات متقدمة لإدماج النوع الاجتماعي، وبالتالي جاءت أهداف الاستراتيجية كما يلي:

- توسيع فرص المرأة في الحصول على الرعاية والخدمات الصحية بتكاليف ميسرة.
- خفض نسبة النساء الفقيرات وتقرير استقلالية المرأة بتمكينها اقتصادياً وإشراكها الفاعل في صنع القرار الاقتصادي.
- دفع مستوى مشاركة المرأة كماً ونوعاً في مختلف مواقع السلطة وصنع القرار ودعم القدرات المؤسسية للمنظمات غير الحكومية.
- توفير التعليم الأساسي للجميع عام 2015 وتخفيض نسبة الأمية بين النساء والفتيات.
- تسهيل سبل ممارسة المرأة فعلياً لحقوقها الإنسانية التي كفلها الشرع الإسلامي ونصت عليها التشريعات الوطنية والعهود والاتفاقات الدولية خاصة اتفاقية القضاء على أشكال التمييز ضد المرأة ومكافحة أشكال العنف التي لا تزال تمارس ضد المرأة.

توسيع مشاركة المرأة وتعزيز دورها في الإعلام ومجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بما يخدم قضايا النهوض بالمرأة.[20]

5 - صندوق الرعاية الاجتماعية:

يندرج صندوق الرعاية الاجتماعية في إطار شبكة الأمان الاجتماعي التي أنشئت لمواجهة الآثار الاجتماعية السلبية لبرامج الإصلاح الاقتصادي على الفقراء والمعدمين في المجتمع، كما أنه أحد المكونات المهمة لسياسة الدولة الاجتماعية الهادفة إلى تخفيف وطأة الفقر على الشرائح الاجتماعية متدنية/ معدومة الدخل ويتولى وظيفة تقديم المساعدات النقدية بصور دائمة/ مؤقتة لفئات اجتماعية معينة حددها القانون.[21] وسيولي البحث أهمية خاصة للحديث في هذا الموضوع نظراً للدور الحيوي الذي يطلع به هذا البرنامج لتنفيذ السياسة الاجتماعية للدولة.

ا- أهداف صندوق الرعاية الاجتماعية:

وتتمثل الأهداف العامة لقانون الرعاية الاجتماعية والتي حددتها المادة (3) في القانون رقم (31) لسنة 1996 والذي بموجبه أنشئ صندوق الرعاية الاجتماعية في الآتي:[22]

1. الإسهام في تقديم المساعدة العينية والنقدية للمحتاجين من الأسر والأفراد لرفع المستوى المعيشي والاجتماعي لذوي الحاجة ومحاربة العادات والسلوكيات السيئة التي يمكن أن تنشأ كالتواكل والاعتماد على مساعدة الدولة والتسول والتشرد.
2. تأمين الرعاية والحماية للأفراد والأسر المشمولة بالمساعدات الاجتماعية من ذوي الحاجة والعوز ومخاطر الانحراف الاجتماعي.
3. الاستقرار النفسي والاجتماعي لأولئك المحتاجين بكل أشكال المساعدة العينية والنقدية والتأهيلية وتوفير الوسائل الكفيلة بتهيئتهم بالعمل النافع في المجتمع.
4. توجيه الإمكانيات المتاحة نحو تنمية الطاقات البشرية المعطلة وتأهيلها أو إعادة تأهيلها وتأمين التحاقها بالأعمال ومشاركتها في بناء المجتمع.
5. تعزيز قيم التعاون بين الدولة والمجتمع وتعزيز التكافل بين أفراد المجتمع بدعم علاقات المحتاجين بذويهم وحماية أواصر القربى والتماسك الاجتماعي.
6. الإسهام في مساعدة الأفراد والأسر في حالة تعرضهم للكوارث والنكبات الفردية أو العامة وتمكينهم من التغلب على المصاعب والمشكلات المترتبة عن هذه الكوارث.

ب - الفئات المشمولة بمساعدة الصندوق:

ويقدم الصندوق ثلاثة أنواع من المساعدات تشمل الفئات الآتية:[23]

أولاً: مساعدات نقدية شهرية للمشمولين بقانون الرعاية الاجتماعية وتنقسم إلى:

1 - مساعدات دائمة تقدم للفئات الآتية:

- المرأة التي لا عائل لهم، الأيتام ،المصابون بالعجز الكلي أو الجزئي أو الدائم، الفقراء والمساكين.

2 - مساعدات مؤقتة تقدم للفئات الآتية:

- المصابون بالعجز الكلي أو الجزئي المؤقت ، أسرة الغائب أو المفقود ،أسرة المسجون أو الخارج من السجن.

ثانياً: المساعدات الفورية الطارئة نقدية كانت أم عينية وتصرف مرة واحدة للحالات والأسر التي تعرضت لظروف طارئة أدت إلى انقطاع دخلها أو لم تتمكن مواردها وإمكانياتها من مواجهة هذه الظروف.

ثالثاً: المساعدات النقدية أو العينية في حالات الكوارث والأزمات الجماعية أو الفردية للمستفيدين من المساعدات الاجتماعية أو المؤقتة وغيرهم دون تفرقة في الأزمات والكوارث.

ولقد حدد صندوق الرعاية الاجتماعية في بداية تأسيسه في عام 1996 مقدار المساعدة النقدية التي تقدم للمستفيد ما بين (250) ريال كحد أدنى و (600) ريال شهرياً كحد أقصى. وفي عام 1997 رفع الصندوق مقدار المساعدة لتتراوح بين (500) ريال كحد أدنى و (1000) ريال شهرياً كحد أقصى.

4 -تطور حالات ومبالغ صندوق الرعاية الاجتماعية:

لقد تمكن الصندوق منذ تأسيسه من زيادة عدد المستفيدين من الدعم المادي الذي يقدمه وتضاعفت عدد الحالات والمبالغ الممنوحة لهم عشرات المرات في غضون عشر سنوات من تأسيسه.

جدول يبين عدد الحالات المستفيدة من صندوق الرعاية الاجتماعية والمبالغ المستحقة من الفترة 1997-2009

السنوات	عدد الحالات	المبالغ المستحقة
1997	102134	821,216,845
1998	200705	221,693,7245
1999	350000	4,944,200,000
2000	450000	72,000,000
2001	451555	
2009	650000	10,000,000,000

المصدر: صندوق الرعاية الاجتماعية (تجميع الباحث).

ويبين الجدول أعلاه ذلك التطور السريع الذي شهده الدعم الحكومي للفئات المستهدفة من خلال المساعدات الاجتماعية الشهرية التي يقدمها صندوق الرعاية الاجتماعية.

وتشير تقديرات التعداد العام للسكان للعام 2004 بأن المعاقين يشكلون 1،9 % من السكان أي بواقع 380,000 نسمة.ومنذ تأسيس الصندوق ارتفع عدد المستفيدين من خدمات الصندوق في المركز الرئيسي وفروعه 156،364 معاقاً ومعاقة، وبزيادة بلغت 27،940 معاق عن عام 2007م. وبلغت النفقات الإجمالية لخدمات الرعاية والتأهيل والأنشطة خلال العام 2008م إلى 2،278،161،600 ريال.[24]

المساعدات النقدية للمعاقين: يقدم الصندوق مساعدات نقدية للأشخاص ذوي

الإعاقة، ويسهم الصندوق في تقديم معونات مالية للعلاج في الخارج وتوفير تذاكر سفر، وإعانات مالية للزواج، وبلغ عدد المستفيدين من هذه الخدمة 4،600 معاق بكلفة مالية بلغت 101،698،254 ريال.ويوفر الصندوق الأجهزة الطبية والتعويضية والوسائل المساعدة كالكراسي المتحركة بمختلف أنواعها، والسماعات والفرش والمخدات الطبية وأجهزة شفط السوائل من الدماغ، والأطراف الصناعية والعكاكيز، والنظارات والعصي البيضاء، وبلغ عدد المستفيدين من هذه الخدمات 3،660 معاق بتكلفة مالية بلغت 264،195،440 ريال.[25]

التأهيل والتدريب:يقوم الصندوق ضمن أولوياته بتأهيل وتدريب الأشخاص ذوي الإعاقة تعليمياً ومهنياً وثقافياً واجتماعياً. ولم يكن عدد المستفيدين في سنة تأسيس الصندوق عام 2002م يتجاوز (23)ألف معاق ومعاقة ليرتفع هذا العدد عام 2008م ليصل إلى (126) معاقاً ومعاقة، وقد أنفق الصندوق مبلغ مليار وخمسمائة ألف مليون ريال منذ تأسيسه وحتى عام 2008م. وقدم الصندوق أكثر من (838) مليون ريال خلال العام 2008م كدعم للمراكز الحكومية والجمعيات غير الحكومية العاملة بمجال تأهيل المعاقين والتي تقدم خدمات التأهيل والتدريب المهني والتعليمي والبالغة (116) مركز وجمعية تقدم خدماتها لـ 126 ألف معاق في مختلف محافظات الجمهورية.[26]

جدول يبين عدد المستفيدين من المراكز والجمعيات ومجالات الدعم والتكلفة

م	الأنشطة	عدد المستفيدين			تكلفة الدعم
		ذكور	إناث	الاجمالي	
1	التأهيل المهنى	11,270	5,634	16,904	433,329,965
2	التأهيل التعليمي	4,853	4,316	9,169	
3	التأهيل الاجتماعي	29,569	14,631	44,200	49,703,952
4	الدعم المؤسسي	35,917	20,356	56,273	81,272,668
5	دعم الكادر	-	-	-	269,433,700
الإجمالي		81,609	44,937	126,546	833,740,285
إجمالي عدد الجهات المستفيدة					**116**

المصدر: صندوق رعاية وتأهيل المعاقين، وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل، الجمهورية اليمنية، التقرير السنوي 2008م

ثانياً: واقع العمل التطوعي في اليمن:

1 - التطور التاريخي للعمل التطوعي في اليمن :

شهد التاريخ الاجتماعي لليمن أشكالاً مختلفة للعمل التطوعي من منطلق القيم والأعراف الاجتماعية التي تؤمن بالتكافل والتعاون لمواجهة كل الظروف القاسية والكوارث وفي مختلف المناسبات والمواقف التي تتطلب النصرة والمؤازرة والتضامن والتكافل.كما أن القيم والتعاليم الإسلامية قد رسخت تلك المفاهيم وأسبغت عليها الروح الإنسانية فأصبح المجتمع المسلم كالجسد الواحد يساند بعضه بعضا، فالإنسان اليمني شأنه شأن المجتمعات العربية يهب لنجدة الملهوف ويقف إلى جانب من تداهمه الملمات والكوارث، ويقدم العون إلى الضعيف والفقير والمريض.

إن العمل التطوعي العفوي هي سمة من سمات المجتمع في اليمن منذ القدم وهي لا زالت مستمرة إلى الوقت الحاضر وستستمر إلى آجال قادمة بفعل العامل الفطري الذي جبل عليه هذا الإنسان. وقد مر العمل التطوعي في اليمن بثلاث مراحل يمكن تلخصها على النحو الآتي:

المرحلة الأولى : مرحلة ما قبل الحصول على الاستقلال

يعتبر القرن العشرين وهو القرن الذي يؤرخ لبداية التحديث وبدايات بروز العمل الاجتماعي المنظم في اليمن،حيث ظهرت ملامح ذلك العمل من خلال تأسيس النوادي الرياضية الاجتماعية وهيئات الرعاية الاجتماعية لذوي الاحتياجات الخاصة. ومنذ الثلاثينات شهد الجنوب اليمني حركة واسعة باتجاه تأسيس الجمعيات والأندية الأهلية والنقابات العمالية وذلك بسبب ما شهدته عدن وحضرموت من تطور في مجال التعليم والخدمات، علاوة على النشاط الاقتصادي والثقافي الذي تميزت به مدن الجنوب في هذه الفترة.

المرحلة الثانية: مرحلة الدولة الحديثة

وقد انتقل العمل الاجتماعي مرحلة جديدة بقيام الجمهورية العربية اليمنية في عام 1962واستقلال الجنوب عام 1967 وقيام الجمهورية في الجنوب.وشهد اليمن في شماله وجنوبه تجارب فريدة وبرز العمل الجماهيري (الطوعي) بروزاً ملحوظاً وتفاعل المجتمع مع الزخم التحرري الذي شهدته البلاد في أعقاب هذين الحدثين لتجاوز سنوات الحرمان والتخلف وبناء مجتمع العدل والمساواة.

وقد أصدرت الحكومة اليمنية القانون رقم (11) 1963 لتنظيم العمل الاجتماعي الأهلي وتكوين الجمعيات، وهو القانون الذي ظل يعمل به لسنوات طويلة حتى قيام الجمهورية اليمنية. وفي الجنوب نظم القانون رقم (8) لسنة 1988 العمل الأهلي.

وقد شهد اليمن في بعض أجزائه تجربة جديرة بالإشارة في مجال العمل الاجتماعي الجماهيري وتحت رعاية وتوجيه حكومي تمثل في تأسيس هيئات التعاون الأهلي للتطوير، وظلت هذه الهيئات التعاونية تعمل في مجال التنمية والتطوير من عام 1973 حتى عام 1985 بعد صدور قانون المجالس المحلية وإدماج هذه الهيئات فيه.

وبعد استقلال جنوب اليمن أصدرت الدولة عدد من التشريعات التي نظمت العمل الجماهيري بما فيها نظام الرعاية الاجتماعية التي انتقل إلى مرحلة جديدة أكثر تنظيماً وشمولاً لمختلف ميادين القطاع الاجتماعي. وقد ظهر اهتمام الدولة جلياً بالرعاية الاجتماعية من خلال الدستور الجديد عام 1978 الذي أشار إلى حرص الدولة على تحقيق الاستقرار الاجتماعي للأسرة والطفولة، وتقضي المادة (26) على أن تعمل الدولة على دعم الأسرة وتحمي الأم والطفل.وأصدر القانون رقم (13) لعام 1974 بشأن إنشاء مجلس أعلى لرعاية الطفولة، كما صدر القانون رقم (11) لعام 1980 بشأن الضمان الاجتماعي للعاملين الذي نص على تنظيم معاشات ومستحقات العاملين في الدولة.

واتسمت هذه المرحلة بأن الدولة في شمال اليمن وجنوبه هي التي قادت عملية التحديث والتنمية وكان لها دور في إنشاء الجمعيات ودعمها وتعيين مجالس إداراتها، وكان لهما أساليب متعددة في التعامل مع المجتمع المدني، إلا إن كلا النظامين اتفقا معاً على ربط المجتمع المدني بمؤسسات الدولة الرسمية

المرحلة الثالثة: مرحلة دولة الوحدة

ويعد قيام الجمهورية اليمنية نقطة تحول كبرى في تاريخ العمل الاجتماعي الحكومي والتطوعي، فقد أدت العوامل الداخلية التي نشأت في ظلها الوحدة على توفر الظروف الملائمة لحركة جماهيرية واسعة بهدف تأسيس المجتمع المدني كمعادل موضوعي باتجاه التخفيف من الطابع الاستبدادي والتسلطي للنظم السياسية السابقة باعتبارهما امتداداً طبيعياً للدول التسلطية التي حكمت اليمن طوال ثلاثة عقود منصرمة، ووجدت الحركات الاجتماعية المؤمنة بالعمل التطوعي في هذه الدولة الجديدة والشعارات التي رفعتها ضالتها

في بناء مؤسساتها والتعبير عن تصوراتها ورؤيتها حول طبيعة المجتمع المؤمل تأسيسه وبناء قواعده وأركانه.

ومن أهم التشريعات والقوانين التي صدرت في هذه الفترة قانون الأحزاب والتنظيمات السياسية رقم (66) لسنة 1991 ، والقانون المدني رقم (9) لسنة 1992 وهو من القوانين التي أبرزت أهمية ودور منظمات المجتمع المدني، كما صدر قانون العمل رقم (5) لسنة 1995 والذي اهتم بالتنظيم الاجتماعي والنقابي. وصدر بعد ذلك قانون الجمعيات التعاونية رقم (39) لسنة 1998 تحت مسمى الجمعيات والاتحادات التعاونية.

ولتنظيم العمل الاجتماعي والتطوعي أصدرت الحكومة قانون الجمعيات والمؤسسات الأهلية رقم (1) لعام 2001 وجاء هذا القانون لينظم تأسيس وعمل الجمعيات التطوعية التي سبقت القانون في الظهور بموجب القانون السابق. ويعد القانون الجديد من أهم القوانين التي جاءت لتنظيم العمل التطوعي في اليمن وبمشاركة فاعلة من مؤسسات المجتمع الأهلي.

ولقدشهدت الجمعيات التطوعية نمواً ملحوظاً في عددها ونطاق مشاركتها في مختلف المجالات، كما تمت الإشارة إلى ذلك في فقرة سابقة.

63

2 -الدعم الحكومي للمنظمات الأهلية:

أشارت الدراسة سابقاً إلى ذلك الدور المبكر الذي قام به العمل الأهلي في بدايات القرن العشرين والمحاولات المختلفة التي قامت بها الدولة الحديثة في اليمن لتنظيم العمل التطوعي، إلا إن البدايات الحقيقية له قد تمت بعد قيام الجمهورية اليمنية التي اقترن قيامها بتوسيع مجال الحريات العامة من خلال منح المواطنين حق التنظيم سياسياً واقتصادياً واجتماعياً. وقد تضمن دستور الدولة في مادته الخامسة على قيام النظام السياسي في الجمهورية اليمنية على التعددية السياسية والحزبية، ونصت المادة (29) على الحق في تكوين النقابات العمالية والمهنية، كما نصت المادة (58) على حق كل الأفراد على حرية تأسيس وعمل منظمات المجتمع المدني بكافة أنواعها وأشكالها.

ووجهت الدولة اليمنية اهتماماً كبيراً للقطاع الأهلي باعتباره الشريك الأساس للجهود الرسمية في عملية التنمية والبناء وتلبية الحاجات المعيشية للناس.

و تصنف المنظمات الأهلية في اليمن إلى ثلاثة أنواع هي الجمعيات الأهلية:وتضم

الجمعيات التنموية والخيرية والاجتماعية والثقافية والمهنية والعلمية وجمعيات الإخاء والصداقة، والمؤسسات والمنتديات والمراكز الأهلية: وتضم المؤسسات الخيرية والثقافية والمهنية والعلمية، والاتحاديات الأهلية: وتضم الاتحاد العام واتحادات المحافظات والاتحادات النوعية.

ونستطيع التعرف على اهتمام الدولة بالقطاع الأهلي من خلال الإجراءات التي اتخذتها الحكومة لفتح المجال للمجتمع المدني أن يأخذ دوره في الحياة الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والمشاركة بفعالية في خدمة وبناء المجتمع. ومن الإجراءات التي اتخذتها الحكومة في هذا الاتجاه صياغة قوانين جديدة للعمل الأهلي منها قانون عام 2001م للعمل الأهلي برقم (1) لسنة 2001 بشأن الجمعيات والمؤسسات الأهلية.

وتقدم الحكومة اليمنية الدعم المادي للمنظمات الأهلية بهدف تشجيعها والدفع بها لتحقيق أهدافها.وقد ارتفع حجم الدعم السنوي المقدم من وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل من (74،600،000) ريال عام 2002 م إلى (153،970،000) ريال عام 2005م بنسبة زيادة قدرها 48،5 %.

كما منحت الحكومة (81) منظمة أهلية وتعاونية الإعفاءات من الرسوم الجمركية والضرائب على ما استوردته من الخارج وما تتلقاه من الهدايا والمعونات من الخارج وتتمثل في مختلف المعدات والآلات الطبية والصحية التعويضية للمعاقين والمكتبية، وكذلك وسائل النقل وملابس ومواد غذائية، وتقدر نسبة الإعفاءات من إجمالي قيمة المشتريات بواقع 15 % كحد أدنى ولا تزيد عن 25 % لبعض أنواع المستوردات.

وقد شهدت منظمات المنظمات الأهلية نمواً ملحوظاً في عددها ونطاق مشاركتها في مختلف المجالات، ويبين الجدول حجم التطور السريع الذي شهده قطاع المنظمات الأهلية منذ عام 1990 إلى عام 2005 . ففي حين لم يتجاوز عدد منظمات المجتمع المدني (286) منظمة في عام 1990 فقد وصل العدد الإجمالي للمنظمات الأهلية عام 2005 إلى (3413) منظمة، وخلال عام 2004 بلغ عدد المنظمات الأهلية التي تم تأسيسها (332) منظمة بزيادة نسبتها 12 % عن عام 2003. وفي عام 2005 بلغ عدد المنظمات الأهلية التي تم تأسيسها (250) منظمة بزيادة نسبتها 8 % عن عام 2004.

جدول يبين عدد المنظمات الأهلية من الفترة 2003-2005 ونسبة كل نوع من الجمعيات

م	المنظمات والاتحادات الأهلية	1990	2000	2003	2004	2005	%
1	اتحادات عامة نوعية			42	43	45	1.3
2	جمعيات خيرية			1910	2086	2193	64.3
3	مؤسسات خيرية			52	89	125	3.7
4	جمعيات اجتماعية			409	504	596	17.5
5	جمعيات ثقافية			42	50	60	1.8
6	جمعيات مهنية			42	46	46	1.3
7	جمعيات علمية			52	59	60	1.8
8	جمعيات صداقة			19	20	20	0.6
9	جمعيات إخاء			5	5	5	0.14
10	نقابات مهنية			30	31	31	0.9
11	أندية اجتماعية			221	221	222	6.50
12	منتديات اجتماعية			7	9	10	0.3
الإجمالي		**286***	**2786***	**2831**	**3163**	**3413**	**100**

المصدر: إنجازات قطاع التنمية الاجتماعية خلال الأعوام (2000-2005) الجمهورية اليمنية، وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل، قطاع التنمية الاجتماعية، ص 30.

*يشمل هذا العدد جميع منظمات المجتمع المدني بما فيها الأحزاب والجمعيات التعاونية

يشير الجدول السابق إلى التطور الكمي الذي شهده المجتمع المدني والقطاع الأهلي على وجه الخصوص، فقد تضاعفت منظمات المجتمع المدني عشرة أضعاف ليبلغ عددها 2986 منظمة في عام 2000 مقابل 286 في عام 1990 .[27] في حين ارتفع عدد المنظمات الأهلية من 2831 منظمة في عام 2003 إلى 3413 منظمة عام 2005.وفي المقابل بلغ عدد الجمعيات والاتحادات التعاونية 1351 جمعية واتحاد ليبلغ إجمالي المنظمات الأهلية والجمعيات والاتحادات التعاونية من دون الأحزاب السياسية إلى 4764 منظمة وجمعية واتحاد في نهاية 2005.

غير أن هذا التنامي الكمي لمؤسسات المجتمع المدني لا يكفي للحكم على فعاليته وتأثيره في الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية للمجتمع اليمني.ففعالية المجتمع المدني وتأثيره وقدراته على ممارسة أنشطته بنجاح تتوقف على مدى انتشار ثقافة مدنية.وتشهد خبرة

المنظمات الأهلية في السنوات الماضية إلى وجود بعض أشكال القصور في ممارسة العمل التطوعي في تلك المنظمات ومنها:[28]

- عدم التزام الأعضاء بالنظام الأساسي الذي ينظم عمل الجمعيات والذي يتضمن نظام عمل الجمعية ونشاطها ويتضمن تقسيم العمل بين الأعضاء والأفراد والقيادات ويحدد أسلوباً إدارياً حديثاً ومحاسبة مالية، والذي بدوره يمنح أي جمعية قدراً من التحديث الإداري والتنظيمي.
- إن غالبية المؤسسات المدنية لا تستخدم أسلوباً إدارياً حديثاً في نشاطاتها، الأمر الذي يخضع ذلك العمل لمزاج الشخص – المدير أو المسؤول التنفيذي الأول.
- لا تملك غالبية المؤسسات الأهلية أرشيفاً واضحاً لمجمل نشاطها، بما في ذلك حجم النشاط، وتحديد الفئات المستهدفة، ومدى إجادة العاملين في هذه المؤسسات لنشاطاتهم ومهامهم، ولا تضع لنفسها تقييماً سنوياً يساعدها في تطوير وتحديث هيكلها ونظمها.
- يجب أن يقوم تقسيم العمل في المؤسسات المدنية على التخصص، ووضوح المجالات المحددة لكل فرد في الهيئة الإدارية، إلا أن واقع الحال يكشف عن تكوين شلة أو جماعة ترتبط بالمسؤول التنفيذي الأول، وتدار الجمعية أو المنظمة بشكل شخصي بعيد عن أسلوب الإدارة والأرشفة الحديثة، وذلك أن تقسيم يتطلب دورات تدريبية ومهارات ومعارف لابد من إكسابه للعاملين ولابد من تطويرها بين حين وآخر وهذا ما يغيب عن غالبية المؤسسات المدنية الأهلية.
- لا تمارس المنظمات الأهلية قواعد ديمقراطية في تدوير السلطة وانتخاب قيادات جديدة وفقاً لنصوص القانون والنظام الأساسي في كل جمعية، لذلك يغيب أحد مجالات التحديث في ممارساتها، بل ويغيب معه أحد أبعاد الإدارة الحديثة في المؤسسات المدنية من حيث كونها مدارس أولية للممارسة الديمقراطية والتنشئة السياسية والثقافية الحديثة.
- تبرز بين قيادات بعض المؤسسات المدنية خلافات وصراعات تؤدي إلى تجميدها وإغلاق مكاتبها، ثم تدار بشكل شخصي، الأمر الذي يغيب معه كل مؤشرات البناء المؤسسي والإداري وتصبح الجمعية ممثلة في رئيسها ومساعديه.

المبحث الثالث

الإطار التطبيقي للدراسة

أولا: العمل التطوعي و الرعاية الاجتماعية في حضرموت – مدخل نظري.

1.3 الرعاية الاجتماعية الحكومية في حضرموت:

كان للعمل الأهلي التطوعي في حضرموت الريادة والسبق في تقديم الرعاية والخدمة الاجتماعية في جميع مجالات الحياة ولعب دوراً أساسياً في التخفيف من مظاهر العوز والحرمان لدى الفئات الفقيرة والمحتاجة في كل المراحل التاريخية.

وقد برزت الجمعيات الأهلية في العقدين الماضيين في سياق التحولات التي يمر العالم وكذا تلك التحولات التي شهدها النظام السياسي في اليمن فالخصخصة وتراجع دور الدولة في إطار سياسات التكيف الهيكلي والإصلاح الاقتصادي قد ارتبطت بدور محدود للدولة في دعم السياسات الاجتماعية، وارتبطت بتراجع نسبي في الإنفاق العام على تلك السياسات. وقد ترتب على هذا الوضع ظهور الجمعيات الأهلية لسد مساحات الفراغ أو ثغرات السياسة العامة، وارتبط بذلك دور أكبر للجمعيات الأهلية وبروزها كطرف حيوي في عملية التنمية.

ويشهد المجتمع في حضرموت منذ عقدين حركة واسعة باتجاه تأسيس الجمعيات الأهلية وذلك بموجب القوانين النافذة في ذلك الوقت، كما شكل إصدار قانون الجمعيات الأهلية رقم (1) لعام 2001 حافزاً آخر أمام المواطنين لتشكيل جمعياتهم.وتتنوع الجمعيات الأهلية في حضرموت حسب مجال تخصصها ونطاق أنشطتها والمستفيدين من وراء خدماتها والتي بلغ عددها (174) جمعية في ساحل حضرموت يمكن توزيعها على النحو الآتي:[29]

الجمعيات الأهلية: ويبلغ عددها (66) جمعية منها: 22 جمعية خيرية بنسبة 12.6 % من إجمالي المنظمات الأهلية، و16 جمعية نسائية بنسبة 6.2 %، و12 جمعية تنموية 6.9 %، و8 جمعيات في مجال الرعاية والتأهيل بنسبة 4.6 %، و18 جمعية اجتماعية وصحية 27،29%، والجمعيات البيئية: ويبلغ عددها (15) جمعية بنسبة 8.6 %، والجمعيات الثقافية والاجتماعية: ويبلغ عددها (17) جمعية بنسبة 9.8 %، والجمعيات المهنية: ويبلغ عددها (7) جمعيات بنسبة 4 %، وجمعيات التراث والتاريخ: ويبلغ عددها (4) جمعيات بنسبة 2.3 %، والجمعيات السمكية: ويبلغ عددها (31) جمعية بنسبة 17.8%، والجمعيات الزراعية: ويبلغ عددها (24) جمعية بنسبة 13.8 %، وجمعيات أخرى: (سكنية، حرفية، شبابية) ويبلغ عددها (4)جمعيات.

وعلى مستوى السياسات الاجتماعية قامت الحكومة اليمنية ابتداءً من عام 1997 باعتماد آليات شبكة الأمان الاجتماعي لمواجهة الآثار الجانبية التي أحدثها برنامج الإصلاحات الاقتصادية والتي لم يتمكن في حينها وقف الارتفاع المستمر في مؤشرات الفقر واتساع نطاقه، الأمر الذي أوجب معه إتباع آليات جديدة تساهم في كبح حدة الفقر في المجتمع اليمني، وقد تبنى برنامج الإصلاح الاقتصادي والسياسي في مرحلته الثانية تنفيذ شبكة الأمان الاجتماعي الذي تحددت غاياتها التنموية في الإسهام عبر الصناديق الاجتماعية في التخفيف من حدة الفقر وتحسين الأوضاع المعيشية للفقراء، وذلك عبر تنفيذ العديد من المشاريع عبر الصندوق الاجتماعي للتنمية ومشروع الأشغال العامة فضلاً عن خدمات الصندوق الرعاية الاجتماعية.وسنعرض هنا بعض مساهمات برامج الرعاية الاجتماعية في محافظة حضرموت على النحو الآتي: [30]

1.1.3 المساعدات الاجتماعية: يقدم صندوق الرعاية الاجتماعية بحضرموت الإعانات النقدية للفقراء والمساكين والأيتام والأرامل، ويحصل 60319 مستفيد مساعدات من الصندوق للعام 2008، وقد زاد حجم الإعانات النقدية من (262،473،000) ريال عام 2005 إلى (1،807،429،800) ريال عام 2008 بزيادة مطردة قدرها 588 %.

جدول يبين عدد الحالات المستفيدة من صندوق الرعاية الاجتماعية والمبالغ المصروفة للعام 2007-2008

البيان	2007		2008		نسبة الزيادة %	
	عدد الحالات	المبلغ (ريال)	عدد الحالات	المبلغ (ريال)	في عدد الحالات	في المبالغ
مديريات الساحل	37223	158،739،000	3661	1،086،558،800	13	584
مديريات الداخل	24329	103،734،000	23698	720،871،000	6و2	595
إجمالي المحافظة	61552	262،473،000	60319	1،807،429،800	2	588

المصدر: التقرير العام المقدم من قيادة السلطة المحلية للمؤتمر الأول للسلطة المحلية – محافظة حضرموت **2009.**

2.1.3 الصندوق الاجتماعي للتنمية :

بلغ عدد المشروعات المنفذة بالمحافظة عبر الصندوق الاجتماعي للتنمية خلال الفترة (2005-2008م) 140 مشروعاً بتكلفة إجمالية بلغت (1،940،980،8) مليار وتسعمائة وأربعون مليون

وتسعمائة وثمانون ألف وثمانمائة ريال، استحوذ قطاع التربية والتعليم على وزن نوعي (62 %) يليه قطاع المياه والبيئة بوزن نوعي (22 %) إلى الإجمالي العام لكلفة المشروعات، و توزعت بقية المشروعات على قطاعات: الفئات الخاصة (6،52 %)، الصحة والسكان (6،1 %)، الدعم المؤسسي (1،9 %)، التدريب (1،4 %)، وأخيراً الزراعة والري (0،08 %) كما يوضحه الجدول التالي:

جدول يبين المشروعات التي نفذها صندوق التنمية الاجتماعية في محافظة حضرموت للعام 2005-2008م

القطاع	عدد المشروعات	الكلفة (ألف ريال)	الوزن النوعي%
التربية والتعليم	39	1204826	62
الصحة والسكان	10	118736,8	6,1
الزراعة والري	2	1567	0,08
المياه والبيئة	28	429683,2	22
التدريب	22	27947.6	1,4
الفئات ذات الاحتياجات الخاصة	13	120599,8	6,25
الدعم المؤسسي	26	37620,4	1,9
الإجمالي العام	**140**	**1940980,8**	**100**

المصدر: التقرير العام المقدم من قيادة السلطة المحلية للمؤتمر الأول للسلطة المحلية – محافظة حضرموت 2009.

ثانياً: الجمعيات التطوعية في حضرموت- دراسة ميدانية:

الإجراءات المنهجية للدراسة:

1 -**نوع الدراسة:** تنتمي الدراسة الراهنة إلى الدراسات الوصفية والتي تهتم بدراسة الأوضاع الراهنة للظواهر من حيث خصائصها وأشكالها وعلاقتها والعوامل المؤثرة فيها، أي أنها تقوم برصد ومتابعة الظاهرة بطريقة كمية أو كيفية من أجل الوصول إلى نتائج وتعليمات تساعد في فهم الواقع وتطويره.[31] وبالتالي تحاول الدراسة الراهنة الوقوف على واقع عمل الجمعيات التطوعية في محافظة حضرموت وأوجه القصور الذي يعانيه وأهم الصعوبات التي تواجه عمل هذه الجمعيات ومقترحات التغلب عليها.

2 -**المنهج المستخدم:** استخدمت الدراسة الراهنة منهج المسح الاجتماعي بالعينة لأعضاء مجالس الإدارة بالجمعيات التطوعية العاملة في محافظة حضرموت.

3 - أدوات البحث المستخدمة.

أ- أدوات جمع البيانات :

وتشمل استمارة استبيان لأعضاء مجالس الإدارة بالجمعيات التطوعية العاملة بمحافظة حضرموت وتتضمن الدراسة ثلاثة محاور رئيسية :

المحور الأول: والذي يتضمن البيانات الأولية من حيث النوع والسن والحالة الاجتماعية ومكان الإقامة.

أما المحور الثاني: فقد تضمن إشكالية القوانين والتشريعات ومصادر تمويل الجمعيات الأهلية وإشكالية التنسيق بين الجمعيات وبناء القدرات والاتصال.

و جاء المحور الثالث: ليتناول الصعوبات التي تواجه عمل الجمعيات ومقترحات التغلب عليها من وجهة نظر العاملين بالجمعيات التطوعية.

ب-أدوات تحليل البيانات :

استخدمت الدراسة مجموعة من الأساليب الإحصائية التي تناسب مع الاستراتيجية المنهجية للدراسة وهى النسب المئوية والمتغيرات التكرارية ومعامل الارتباط.

4 - مجالات الدراسة :

ا- المجال المكاني : الجمعيات التطوعية العاملة في محافظة حضرموت وتم اختيار محافظة حضرموت كمجال مكاني للاعتبارات التالية:

- تعد محافظة حضرموت اكبر محافظات الجمهورية اليمنية من حيث المساحة بحيث تتضمن الحضر والريف بحيث تتضمن أنماط مختلفة من أنشطة الجمعيات مما يتيح الفرصة للتعرف على الصعوبات التي تعوق عمل هذه الجمعيات .

-محافظة حضرموت من أوائل المحافظات التي عرفت العمل التطوعي الرسمي حيث تأسست أول جمعية أهلية بها عام 1917 م باسم جمعية الحق في تريم حضرموت.

- محافظة حضرموت هي مقر الجامعة التي يعمل بها الباحثات مما يتيح الفرصة للاتصال الدائم بالجمعيات التطوعية مما يسهل استيفاء البيانات والمعلومات اللازمة لإجراء هذه الدراسة.

ب- المجال البشري:

عينة من أعضاء مجالس الإدارة في الجمعيات التطوعية بمحافظة حضرموت وقد بلغ حجم العينة (115)مفردة وتم تحديدهم من خلال الإدارة العامة للجمعيات والاتحادات والمؤسسات الأهلية بمحافظة حضرموت.

ح-المجال الزمني:

ويقصد به الوقت الذي تم فيه جمع البيانات من الميدان والتي بدأت من 2009/3/14م حتى 2009/4/15م والتي تتضمن جمع وتحليل البيانات واستخلاص النتائج العامة للدراسة.

5 - **إجراءات الصدق والثبات للاستبيان:**

بعد الاطلاع على الدراسات السابقة والأدوات التي استخدمها قام الباحثان بتصميم الاستبانة وللتأكد من صدقها قام الباحثان بتوزيعها في صياغاتها الأولية على مجموعه من الأساتذة بقسم الفلسفة وعلم الاجتماع في كلية الآداب جامعة حضرموت وبلغ عدد المحكمين (6) وطلب منهم إبداء الرأي حول مدى مناسبة الفقرات لأهداف الدراسة ومدى دقة صياغتها ،ثم طلب منهم إجراء أي تعديل أو إضافة أو حذف ما يرونه مناسبا" لتحسين أداة الدراسة وبعد تفريغ آراء السادة المحكمين حصلت الاستبانة على اتفاق بنسبة (86 %). وبناء" على ما ورد من آراء المحكمين قام الباحثات بتعديل الاستبانة وإقرارها في صورتها النهائية .

أما بالنسبة لثبات أداة الدراسة اتبع الباحثان طريقة إعادة الاختبار حيث تم تطبيق الاستبانة على عينة من أعضاء مجلس الإدارة بالجمعيات بلغ عددهم 15 عضوا" وتم حساب معامل الثبات باستخدام معامل الارتباط (بيرسون) حيث بلغت النسبة(8و0) وهي نسبة مقبولة في البحوث الاجتماعية .

2.2.3 **وصف مجتمع البحث :**

تقع محافظة حضرموت في الجنوب الشرقي تحدها من الشمال المملكة العربية السعودية وصحراء الربع الخالي ومن الجنوب بحر العرب والمحيط الهندي ومن الشرق محافظة المهرة ومن الغرب محافظات الجوف ومأرب وشبوة ومن أقصى الشمال الشرقي تقترب حدودها من أرض سلطنة عمان. وتعتبر محافظة حضرموت أكبر محافظات الجمهورية اليمنية من حيث المساحة حيث تبلغ مساحتها (155،489) كم2 وهى بذلك تشكل نحو 29 % من اجمالى مساحة اليمن والبالغة (536،869) كم2 .[32] وتتوزع المحافظة بين 30 مديرية يتفرع منها (4204) قرية وقد بلغ سكان المحافظة (1،028،556) نسمة في عام 2004م .[33] في حين قدر عدد سكان المحافظة بحوالي (1،172،341) نسمة وفقا «لإسقاطات السكان لعام 2008م، و يبلغ معدل النمو السكاني (3،15) ومتوسط حجم الأسرة (8،24) فردا» ،ويبلغ متوسط دخل الفرد الشهري (9،400) ريال يمنى .[34] ويشكل صيد الأسماك ركنا «مهماً» من اقتصاد المحافظة،

ومن ابرز منتجات المحافظة العسل الحضرمي، وتميز التركيبة السكانية بسيادة العلاقات الأسرية والأسرة الممتدة ووجود القبائل والعشائر ذات التقاليد البدوية في الغالب .

4.2.3 - مناقشة النتائج العامة للدراسة الميدانية :

جدول رقم (1) يوضح النوع بالنسبة لعينة البحث ن= 115

م	النوع	ن	%
1	ذكر	68	59,2
2	أنثى	47	40,8
	المجموع	**115**	**% 100**

يتضح من الجدول السابق أن أكثرية عينة البحث من الذكور بنسبة (59،2 %)، والإناث بنسبة (40،8 %) وقد يرجع إلى تأثير منظومة القيم الاجتماعية التي تحد من مشاركة المرأة في العمل التطوعي.

جدول رقم (2) يوضح الحالة العمرية بالنسبة لعينة البحث ن= 115

م	الفئة العمرية	ك	%
1	أقل من 20 سنة	17	15,1
2	20-30 سنة	33	28,7
3	31-40 سنة	25	21,7
4	41-50 سنة	21	18,2
5	من 50 فأكثر	19	16,2
	المجموع	**115**	**% 100**

يتضح من الجدول السابق أن معظم عينة البحث تقع في الفئة العمرية (31-40 سنة) وذلك بنسبة (28،7 %)، في حين جاءت من تقع أعمارهم في الفئة العمرية (20-30 سنة) في الترتيب الثاني وذلك بنسبة (21،7 %)، وجاءت من تقع أعمارهم في الفئة العمرية (41-50 سنة) في الترتيب الثالث وذلك بنسبة (18،2 %) في حين جاءت من تقع أعمارهم في الفئة العمرية (من أكثرمن 50 سنة) في الترتيب الرابع وذلك بنسبة (16،2 %)، وجاءت من تقع أعمارهم في الفئة العمرية (أقل من 20 سنة) في الترتيب الأخير وذلك بنسبة (15،1 %) والملاحظ أن أغلب من يتولى المناصب الإدارية في الجمعيات التطوعية هم من العناصر الشابة وذلك لحداثة تأسيس الجمعيات التطوعية في حضرموت.

جدول رقم (3) يوضح الحالة التعليمية بالنسبة لعينة البحث ن=115

م	الحالة التعليمية	ك	%
1	أمي	15	13,1
2	يقرأ ويكتب	16	13,9
3	ابتدائي-اعدادي	21	18,3
4	ثانوي	36	31,3
5	جامعي فما فوق	27	23,4
	المجموع	**115**	**% 100**

يوضح الجدول السابق المستوى التعليمي لأعضاء مجالس الإدارة للجمعيات التطوعية والتي يعد من أهم المؤشرات التي توضح مدى كفاءة الجمعيات، حيث جاءت أعلى نسبة للأعضاء الذين يحملون الشهادة الثانوية بنسبة (31،3 %)، وفي الترتيب الثاني الحاصلون على الشهادة الجامعية فما فوق بنسبة (23،4 %)، وفي الترتيب الثالث من يحملون الشهادة الإعدادية بنسبة (18،3 %)، ثم من يقرأ ويكتب بنسبة (13،9 %)، وأخيراً من هم أميون بنسبة (13،1 %)، وهي نسبة ليست بهينة في قطاع حديث ومتنام وهم غالباً من أعضاء مجالس إدارة جمعيات الصيادين الذين تضم مجالس إداراتهم عدداً من الأميين، وهنا تبرز أهمية الاهتمام بتعليم وتأهيل العنصر البشري، حيث شكل حملة الشهادة الثانوية أغلبية أعضاء مجالس إدارة الجمعيات التطوعية.

جدول رقم (4) يوضح مصادر تمويل الجمعيات التطوعية

م	مصادر التمويل	ك	%
1	دعم حكومي	32	27,8
2	اشتراكات الأعضاء	27	23,5
3	منح من منظمات دولية	33	28,7
4	هبات ووصايا ووقف	41	35,7
5	تبرعات من دول الخليج	38	33,1
	المجموع		

يتضح من الجدول السابق تعدد مصادر تمويل الجمعيات التطوعية حيث جاءت في مقدمة هذه المصادر الهبات والوصايا والوقف بنسبة (35،7 %)، ثم مصادر التمويل التي تأتي عن طريق التبرعات من دول الخليج بنسبة (33،1 %)، ثم مصادر التمويل التي تأتي عن طريق المنح

من منظمات دولية بنسبة (28،7 %)، ثم الدعم الحكومي بنسبة (27،8 %)، وأخيراً اشتراكات الأعضاء بنسبة (23،5 %).

جدول رقم (5) يوضح أهم الأنشطة الرئيسية التي تقدمها الجمعيات التطوعية

م	المجال	ك	%
1	نفع عام	41	35.7
2	الفئات الخاصة	39	33.9
3	رعاية الحقوق الإنسانية	29	25.2
4	ثقافة وسياحة وتراث شعبي	27	23.5
5	تعاون وإخاء عربي-أجنبي	23	20
6	رعاية بيئية وسكانية	27	23.5
7	مهن علمية وفنية	25	21.7
8	تكافل اجتماعي	41	35.7
9	تنمية منتجات	37	32.7
10	تدريب وتأهيل مهني	31	26.9
	المجموع		

يوضح الجدول السابق أهم المجالات التي تعمل فيها الجمعيات التطوعية والتي تعد من أهم المؤشرات التي توضح مدى قدرة الجمعيات على القيام بدورها في المجتمع، حيث جاء مجال التكافل الاجتماعي والنفع العام بنسبة (35،7 %)، لكل منهما، ثم مجال رعاية ذوي الاحتياجات الخاصة بنسبة (33،9 %)، ثم تنمية منتجات بنسبة (32،7 %)، ثم رعاية الحقوق الإنسانية بنسبة (25.2 %)، ثم رعاية بيئية وسكانية بنسبة (23،5 %)، ثم ثقافة وسياحة وتراث شعبي بنسبة (23،5 %)، ثم مهن علمية وفنية بنسبة (21،7 %)، وهذا يدل على أن معظم الجمعيات تركز في أنشطتها على المجال الخيري والنفع العام كمجال له الأولوية في مجتمع تقليدي ويعاني من شح في موارده.

تعد الفئات المستفيدة إحدى المؤشرات الرئيسة التي تبنى عليها الجمعيات التطوعية أهدافها وبرامجها، والجدول رقم (6) يوضح أهم الفئات المستفيدة من الجمعيات التطوعية في محافظة حضرموت حيث تأتي المرأة والأسرة بنسبة (40،1 %)، ثم الأطفال بنسبة (36،6 %) ثم الأيتام بنسبة (36،5 %)، ثم الشباب والطلبة بنسبة (32،2 %)، ثم ذوو الاحتياجات الخاصة بنسبة

(31،3 %)، ثم الأحداث بنسبة (26،9 %)، ثم العجزة والمسنون بنسبة (25،2 %)، ثم الأمومة والطفولة بنسبة (24،4 %)، ثم حفظة القرآن الكريم بنسبة (23،5 %)، ثم المرضى بنسبة (22،6 %)، وأخيراً المثقفون والمبدعون بنسبة (21،7 %)، إن ذلك التعدد في الفئات المستفيدة من خدمات الجمعيات التطوعية يتطلب بذل مزيد من الجهد التطوعي لتوفير الدعم المستمر لمختلف البرامج التي تقدمها تلك الجمعيات.

جدول رقم (6) يوضح أهم الفئات المستفيدة من خدمات الجمعيات التطوعية

م	الفئة	ك	%
1	الأطفال	41	35.6
2	العجزة والمسنون	29	25.2
3	الأيتام	42	36.5
4	ذوو الاحتياجات الخاصة	36	31.3
5	الأحداث	31	26.9
6	الأمومة والطفولة	28	24.4
7	الشباب والطلبة	37	32.2
8	المرأة والأسرة	46	40.1
9	المثقفون والمبدعون	25	21.7
10	حفظة القرآن الكريم	27	23.5
11	المرضى	26	22.6
12	-	-	-
	المجموع		

جدول رقم (7) يوضح أهم الصعوبات المرتبطة بالتشريعات والقوانين

م	أهم الصعوبات المرتبطة بالتشريعات والقوانين	ك	%
1	عدم توافق القانون الحالي للجمعيات مع المستجدات العالمية الراهنة	31	26.9
2	التدخل المستمر للمجالس المحلية في عمل الجمعيات التطوعية	24	20.8
3	فرض قيود قانونية على الجهات الأجنبية المانحة	33	28.7
4	القانون يعطي الفرصة للأحزاب السياسية للسيطرة على الجمعيات التطوعية	25	21.7
5	انتهاء الشرعية القانونية لبعض الجمعيات	23	20.1
6	عدم معرفة العاملين بالجمعيات بالقانون يعوق تنفيذ برامج الجمعية	42	36.5
	المجموع		

يوضح الجدول السابق أهم الصعوبات المرتبطة بالتشريعات والقوانين، حيث جاء في الترتيب الأول عدم معرفة العاملين بالجمعيات بالقوانين يعوق تنفيذ برامج الجمعية بنسبة (36،5 %)، ثم جاء في الترتيب الثاني فرض قيود قانونية على الجهات الأجنبية المانحة بنسبة (28،7 %)، ثم جاء في الترتيب الثالث عدم توافق القانون الحالي للجمعيات مع المستجدات العالمية الراهنة بنسبة (26،9 %)، وجاء في الترتيب الرابع أن القانون الحالي يعطي الفرصة للأحزاب السياسية للسيطرة على الجمعيات التطوعية بنسبة (21،7 %)، ثم جاء في الترتيب الخامس التدخل المستمر للمجالس المحلية في عمل الجمعيات التطوعية بنسبة (20،8 %)، وأخيراً جاء انتهاء الشرعية القانونية لبعض الجمعيات.

جدول رقم (8) يوضح أهم المقترحات المرتبطة بالتشريعات والقوانين

م	أهم المقترحات المرتبطة بالتشريعات والقوانين	ك	%
1	ضرورة وجود آلية قانونية للمتابعة والرقابة على الجمعيات التطوعية	33	28.7
2	مساعدة الجمعيات على تطوير اللائحة الداخلية بما يتوافق مع القانون	22	19.1
3	دراسة الاحتياجات الفعلية قبل التصريح للجمعية	42	36.5
4	توفير تشريعات واضحة تحدد مصادر تمويل الجمعيات	32	27.7
5	تعديل بعض مواد القانون حتى يتوافق مع المتغيرات الحالية	25	21.7
	المجموع		

يوضح الجدول السابق أهم المقترحات المرتبطة بالتشريعات والقوانين حيث جاء في الترتيب الأول أهمية دراسة الاحتياجات الفعلية قبل التصريح للجمعية بنسبة (36،5 %)، ثم جاء في الترتيب الثاني ضرورة وجود آلية قانونية للمتابعة والرقابة على الجمعيات الأهلية بنسبة (28،7 %)، ثم جاء في الترتيب الثالث أهمية توفير تشريعات واضحة تحدد مصادر تمويل الجمعيات بنسبة (27،7 %)، وجاء في الترتيب الرابع أهمية تعديل بعض مواد القانون حتى يتوافق مع المتغيرات الحالية بنسبة (21،7 %)، وجاء في الترتيب الخامس بنسبة (19،1 %) أهمية مساعدة الجمعيات على تطوير اللائحة الداخلية بما يتوافق مع القانون.

جدول رقم (9) يوضح أهم الصعوبات المرتبطة بتمويل الجمعيات التطوعية

م	أهم الصعوبات المرتبطة بالتمويل	ك	%
1	قلة الدعم الحكومي المقدم للجمعيات الأهلية	48	41.7
2	عدم وجود مؤشرات واضحة للحصول على الدعم الحكومي	33	28.7
3	عدم استمرار الأعضاء في دفع الاشتراكات للعضوية	29	25.2
4	ارتباط الدعم الأجنبي بأهداف بشروط الجهات الدولية المانحة	28	24.3
5	عدم إعطاء أولوية لدعم الجمعيات التي تعمل في الريف	25	30.4
6	استحواذ بعض الجمعيات على المنح والمساعدات الدولية	35	30.4
7	غياب الرقابة الداخلية على أموال الجمعيات	23	20.1
	المجموع		

يوضح الجدول السابق أهم الصعوبات المرتبطة بتمويل الجمعيات التطوعية حيث جاء في الترتيب الأول قلة الدعم الحكومي المقدم للجمعيات بنسبة (41،7 %)، ثم جاء في الترتيب الثاني استحواذ بعض الجمعيات على المنح والمساعدات الدولية بنسبة (30،4 %)، ثم جاء في الترتيب الثالث عدم وجود مؤشرات واضحة للحصول على الدعم الحكومي بنسبة (28،7 %)، ثم جاء في الترتيب الرابع عدم استمرار الأعضاء في دفع اشتراكات العضوية بنسبة (25،2 %)، ثم جاء في الترتيب الخامس ارتباط الدعم الأجنبي بأهداف بشروط الجهات الدولية المانحة بنسبة (24،3 %)، ثم جاء في الترتيب الخامس غياب الرقابة الداخلية على أموال الجمعيات بنسبة (21،3 %)، وأخيراً عدم إعطاء أولوية لدعم الجمعيات التي تعمل في الريف بنسبة (20،1 %).

جدول رقم (10) يوضح أهم المقترحات المرتبطة بتمويل الجمعيات التطوعية

م	أهم المقترحات للتغلب على الصعوبات المرتبطة بالتمويل	ك	%
1	ضرورة وجود شروط موضوعية للحصول على الدعم الحكومي	33	28.7
2	تشجيع الجمعيات الناشئة بتوفير حسابات بنكية	25	21.9
3	وضع شروط واضحة لضمان الرقابة والتقييم المالي	27	23.5
4	إعطاء أولوية لدعم الجمعيات النشطة في الريف	49	42.6
5	توفير الدعم الحكومي الضروري للجمعيات المتعثرة	34	29.6
6	إقامة برامج إنتاجية وتخصيص عوائدها لتحسين الخدمات	35	30.4
	غير مبين		
	المجموع		

يوضح الجدول السابق أهم المقترحات المرتبطة بالتمويل حيث جاء في الترتيب الأول أهمية إعطاء أولوية لدعم الجمعيات النشطة في الريف بنسبة (42،6 %)، وفي الترتيب الثاني أهمية إقامة برامج إنتاجية وتخصيص عوائدها لتحسين الخدمات بنسبة (30،4 %)، ثم جاء في الترتيب الثالث أهمية توفير الدعم الحكومي الضروري للجمعيات المتعثرة بنسبة (29 %)، ثم جاء في الترتيب الرابع ضرورة وجود شروط موضوعية للحصول على الدعم الحكومي بنسبة (28،7 %)، وجاء في الترتيب الخامس وضع شروط واضحة لضمان الرقابة والتقييم المالي بنسبة (23،5 %)، وأخيراً جاء تشجيع الجمعيات الناشئة بتوفير حسابات بنكية بنسبة (21،9 %).

جدول رقم (11) يوضح أهم الصعوبات المرتبطة بالبناء المؤسسي وبناء القدرات

م	الصعوبات المرتبطة بالبناء المؤسسي وبناء القدرات	ك	%
1	سيطرة أصحاب النفوذ على بعض الجمعيات التطوعية	35	30.4
2	تدني المستوى العلمي والثقافي لبعض قيادات الجمعيات	38	33.1
3	ضعف البرامج التدريبية الموجه للعاملين في الجمعيات التطوعية	39	33.9
4	العمل في بعض الجمعيات لا يسير وفق اللائحة الداخلية	26	22.6
5	عدم وضوح الرؤية والرسالة لأعضاء الجمعية والمستفيدين من خدماتها	32	27.7
6	عدم قدرة الجمعيات على مناصرة القضايا التي تتبناها	23	20.1
	المجموع		

يوضح الجدول السابق أهم الصعوبات المرتبطة بالبناء المؤسسي وبناء القدرات حيث جاء في الترتيب الأول ضعف البرامج التدريبية الموجه للعاملين في الجمعيات بنسبة (33،9 %)، ثم جاء في الترتيب الثاني تدني المستوى العلمي والثقافي لبعض قيادات الجمعيات التطوعية بنسبة (33،1 %)، وجاء في الترتيب الثالث سيطرة أصحاب النفوذ على بعض الجمعيات التطوعية من الشخصيات الاجتماعية التي تستمد نفوذها من الوضع الطبقي في المجتمع بنسبة (30،4 %)، ثم جاء في الترتيب الرابع عدم وضوح الرؤية والرسالة لأعضاء الجمعية والمستفيدين بنسبة (27،7 %)، ثم جاء في الترتيب الخامس العمل في بعض الجمعيات لا يسير وفق اللائحة الداخلية بنسبة (22،6 %)، وفي الأخير تأتي عدم قدرة الجمعيات على مناصرة القضايا التي تتبناها بنسبة (20،1 %).

جدول رقم (12) يوضح أهم المقترحات المرتبطة بالبناء المؤسسي وبناء القدرات

م	المقترحات المرتبطة بالبناء المؤسسي وبناء القدرات	ك	%
1	إنشاء مركز وطني للتدريب في مجال البناء المؤسسي وبناء القدرات	43	37.4
2	الإهتمام بعمليات الرقابة والمتابعة المستمرة لأنشطة الجمعيات	27	23.5
3	بناء قدرات الجمعيات في إطار الأهداف التي رسمتها لنفسها	42	36.5
4	ضرورة أن تتبنى الجمعيات العمل بروح الفريق	41	35.6
5	توفير ثقافة مؤسسية ترتبط بالسلوك الإداري الناجح	26	22.6
	المجموع		

يعد البناء المؤسسي وبناء القدرات من أهم العوامل الرئيسة لاستقرار العمل بالجمعيات التطوعية وتحقيق أهدافها، ويوضح الجدول السابق أهم المقترحات المرتبطة بالبناء المؤسسي وبناء القدرات حيث جاءت أهمية إنشاء مركز وطني للتدريب في مجال البناء المؤسسي وبناء القدرات في الترتيب الأول بنسبة (37،4 %)، وفي الترتيب الثاني جاءت أهمية بناء قدرات الجمعيات في إطار الأهداف التي رسمتها لنفسها بنسبة (36،7 %)، وجاءت في الترتيب الثالث ضرورة أن تتبنى الجمعيات العمل بروح الفريق بنسبة (35،6 %)، وفي الترتيب الرابع جاء أهمية الاهتمام بعمليات الرقابة والمتابعة المستمرة لأنشطة الجمعيات، وفي الترتيب الأخير جاءت أهمية توفير ثقافة مؤسسية ترتبط بالسلوك الإداري الناجح بنسبة (22،6 %)، مما يوفر المناخ المناسب لعمل الجمعيات التطوعية.

جدول رقم (13) يوضح أهم الصعوبات المرتبطة بالتنسيق والاتصال بين الجمعيات التطوعية

م	الصعوبات المرتبطة بالتنسيق والاتصال	ك	%
1	غياب التنسيق بين الجمعيات والجهات الحكومية عند تقديم الخدمات	44	38.3
2	عدم قدرة الجمعيات على بناء علاقات الشراكة والتحالف	29	25.9
3	عدم وضوح الأدوار والمسؤوليات بين العاملين في الجمعية	31	26.9
4	غياب الدعم والمساندة من الجمعيات التي تعمل في نفسه المجال	34	29.6
5	وجود خلافات بين الجمعيات نتيجة سوء الاتصال	25	21.7
	المجموع		

يوضح الجدول السابق أهم الصعوبات المرتبطة بالاتصال والتنسيق بين الجمعيات التطوعية؛ حيث جاء في الترتيب الأول غياب التنسيق بين الجمعيات والجهات الحكومية عند تقديم الخدمات

بنسبة (38،39 %)، وفي الترتيب الثاني جاء غياب الدعم والمساندة من الجمعيات التي تعمل في المجال نفسه بنسبة (29 %)، ثم جاء في الترتيب الثالث عدم وضوح الأدوار والمسؤوليات بين العاملين في الجمعية بنسبة (26،9 %)، وفي الترتيب الرابع جاء عدم قدرة الجمعيات على بناء علاقات الشراكة والتحالف بنسبة (25،9 %)، وجاء في الترتيب الأخير وجود خلافات بين بعض الجمعيات نتيجة سوء الاتصال بنسبة (21،7 %).

جدول رقم (14) يوضح أهم المقترحات المرتبطة بالاتصال بين الجمعيات

م	أهم المقترحات المرتبطة بالاتصال بين الجمعيات	ك	%
1	التوسع في تجربة الإسناد والتشبيك بين الجمعيات	31	26.9
2	تنظيم ورش عمل مستمرة بهدف تبادل الخبرات بالجمعيات	47	40.8
3	توفير زيارات ميدانية متبادلة بين الجمعيات	44	38.3
4	توفير قاعدة بيانات بالأنشطة التي تقدمها الجمعيات	37	32.2
	المجموع		

يوضح الجدول السابق أهم المقترحات للتغلب على الصعوبات المرتبطة بالاتصال من وجهة نظر عينة البحث حيث جاء في مقدمة هذه المقترحات أهمية تنظيم ورش عمل مستمرة بهدف تبادل الخبرات بالجمعيات بنسبة (40،8 %)، ثم جاء في الترتيب الثاني توفير زيارات ميدانية متبادلة بين الجمعيات بنسبة (38،3 %)، وجاء في الترتيب الثالث توفير قاعدة بيانات بالأنشطة التي تقدمها الجمعيات بنسبة (32،2 %)، ثم جاء في الترتيب الرابع أهمية التوسع في تجربة الإسناد والتشبيك وبناء التحالفات بين الجمعيات بنسبة (26،9 %).

5.2.3 مناقشة النتائج العامة للدراسة وتوصياتها:

أولا: الصعوبات التي تواجه عمل الجمعيات التطوعية:

الصعوبات المرتبطة بالقوانين والتشريعات:

1. بعض مواد القوانين والتشريعات الحالية لم تعد تتلاءم مع المتغيرات العالمية والمحلية الراهنة والتحولات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي حدثت في السنوات الأخيرة، حيث لم يحدث أى تعديل أو مراجعة لهذه التشريعات بما يتوافق مع النظرة إلى الجمعيات الأهلية باعتبارها شريكاً اساساً في عملية التنمية.
2. قصور واضح في التشريعات الحالية التي ينبغي أن تستوعب معطيات تجربة الشراكة

والإسناد بين الجمعيات الأهلية والمنظمات الحكومية .

3. عجز التشريعات الحالية عن تحديد المسؤوليات والاختصاصات على النحو الذي يكفل الحفاظ على الحقوق والأموال وتوفير آليات صارمة للرقابة الداخلية على موارد الجمعيات التطوعية .
4. لا توجد دراسات اجتماعية تحدد الاحتياجات الفعلية في الجمعيات المحلية مثل إعطاء التصاريح للجمعيات التطوعية مما تظهر ازدواجية وتكراراً في الخدمات التي تقدمها هذه الجمعيات .

الصعوبات المرتبطة بالتمويل :

1. تعانى الجمعيات التطوعية بصفة عامة من ضآلة الدعم الحكومي المقدم لها كما أن هذا الدعم لا يرتبط بمعايير وشروط واضحة تحدد أحقية هذه الجمعيات في الدعم .
2. الدعم المقدم من الجهات الدولية المانحة مرتبط بشروط وأهداف تلك المؤسسات كما أنه محدد بفترات زمنية محددة ولا يرتبط باحتياجات الجمعيات وفئاتها المستفيدة مما يؤثر على مستوى فاعلية الخدمات الاجتماعية.
3. بعض الجمعيات التطوعية تتأثر بالدعم والتمويل بين المؤسسات الوطنية الداعمة مثل الصندوق الاجتماعي للتنمية أو المجالس المحلية و المؤسسات الدولية عن طريق تدخل الاعتبارات الشخصية .
4. لا يتوفر لبعض الجمعيات التطوعية وخاصة التي تعمل في الريف الموارد والإمكانات الكافية لتقديم خدماتها للفئات المستفيدة ولا تمتلك الخبرة السابقة في إدارة وتشغيل الموارد حيث أن نسبة كبيرة منها حديثة النشأة .

الصعوبات المرتبطة بالاتصال والتنسيق بين الجمعيات التطوعية :

1. أشكال الاتصال والتنسيق بين الجمعيات التطوعية والجهات الحكومية مثل مكاتب الشؤون الاجتماعية والعمل في حدها الأدنى تتمثل في صرف التمويل الحكومي وتلقى التقارير السنوية أو تقديم الحسابات الختامية أو تجديد التصاريح السنوية أو عند حدوث مشاكل إدارية وتنظيمية ومالية .
2. عدم وجود قنوات اتصال دائمة بين الجمعيات التطوعية أو تبادل للزيارات الميدانية وقد يكون الاتصال بينها «موسميا» في مناسبات معينة فقط .

3. غياب التنسيق بين الجمعيات التطوعية التي تقع في النطاق الجغرافي نفسه مما يؤدى إلى تكرار الخدمات وتداخلها مما يقلل من فاعلية الخدمات التي تقدمها هذه الجمعيات.
4. وجود صراعات داخلية نتيجة عدم وضوح الأدوار والمسؤوليات للعاملين في الجمعيات التطوعية.
5. عدم قدرة الجمعيات على التشبيك وبناء علاقات الشراكة والتحالف عن تقديم الخدمات الاجتماعية .
6. علاقات التعاون والتنسيق وشبكات تبادل المعلومات بين الجمعيات والجهات الحكومية ضعيفة مما انعكس سلبا" على أداء الجمعيات لخدماتها الاجتماعية .

الصعوبات المرتبطة ببناء القدرات :

1. ضعف عمليات التأهيل والتدريب للعاملين بالجمعيات التطوعية بأساليب وطرق تقديم الخدمات الاجتماعية كما" وكيفا" .
2. نقص الكادر البشرى المتخصص بالجمعيات حيث غالبية الجمعيات لا يوجد بها اختصاصيون اجتماعيون مدربون أو مشرفون مما يؤثر على تطوير العمل في مجالات الرعاية الاجتماعية .
3. تدنى المستوى الثقافي والعملي لبعض قيادات الجمعيات التطوعية أدى إلى وجود خلافات شخصية و حزبية وغياب الممارسة الديمقراطية داخل هذه الجمعيات.
4. معظم الجمعيات ارتبط النظام المؤسسي لها بالطابع الخيري كما أنها تتمركز في المدن الحضرية والرئيسية ولا تنتشر في المناطق الأكثر احتياجا" لخدمات وأنشطة هذه الجمعيات .
5. ضعف إدارة الجمعيات في مجال إعداد التقارير والمشروعات وضعف الرقابة الداخلية لها.
6. عدم وضوح الرؤية والرسالة لأعضاء الجمعية أو المستفيدين.

ثانيا : أهم التوصيات للتغلب على الصعوبات التي تواجه الجمعيات التطوعية.

أهم التوصيات و المقترحات المرتبطة بالقوانين والتشريعات :

1. إعادة النظر في بعض مواد التشريعات والسياسات لتطوير العمل الاجتماعي التطوعي بما يتلاءم مع التوجهات الحكومية الحالية والمتغيرات الدولية والمحلية وتوسيع نطاق المشاركة الشعبية.

2. إجراء الدراسات اللازمة لتقييم التشريعات والقوانين الاجتماعية القائمة لمعرفة مدى ملاءمتها لميادين ومجالات الخدمات الاجتماعية .
3. وضع مجموعة من الأطر القانونية اللازمة لتطوير مجالات الخدمات الاجتماعية حتى تستجيب لاحتياجات الفئات المستفيدة وعدم تمركزها في المدن والمراكز الحضرية لضمان استيعابها لفئات وشرائح اجتماعية على مستوى الدولة ككل.
4. تخفيف القيود القانونية والتشريعات التي تسبق منح الشخصية القانونية للجمعيات مثل تقليص فترة التسجيل وإقرار رسوم مناسبة ومشجعة للتأسيس وإقرار حق الجمعيات في التظلم في حالة رفض الجهات الإدارية .
5. وضوح التشريعات فيما يخص الإعفاءات الجمركية والضريبة للجمعيات التطوعية والحق في جمع الأموال وتنمية مواردها الذاتية في إطار ضمانات أكيدة لحماية هذه الأموال من خلال التسجيل لدى الجهات الإدارية بالإضافة إلى ضمان حقها في الحصول على المساعدات عبر القنوات والأساليب الإدارية المناسبة .

أهم التوصيات و المقترحات المرتبطة بالتمويل :

1. تنظيم مصادر التمويل الحكومي المقدم للجمعيات التطوعية وفق معايير وشروط موضوعية بهدف وضع مؤشرات كمية وكيفية للجمعيات الأهلية التي تحتاج إلى الدعم .
2. توظيف الدعم الحكومي لدعم الجمعيات المتعثرة والمجمدة حتى تتمكن من إعادة نشاطها مع مراقبة أوجه الصرف لمعرفة مدى الاستفادة منها بهدف ترشيد واستغلال الموارد الذاتية لديها وتحقيق مبدأ الاعتماد على الذات وتوليد مصادر الدخل الذاتي وتدريب الفئات المستفيدة حتى تتحول إلى متلقي ايجابي للمساعدات ويمكنها من تحقيق مقومات التنمية الذاتية المستدامة .
3. إقامة برامج ومشروعات إنتاجية وتخصيص عائداتها لصالح تحسين الخدمات والأنشطة التي تقدمها الجمعيات الموجهة للشرائح السكانية الفقيرة والمناطق الأشد احتياجا".
4. توفير اتصال ايجابي بين الجمعيات التطوعية والمؤسسات الدولية المانحة وإعادة ترتيب أولويات الدعم الدولي ليصب في الاتجاهات الرامية لتحسين نوعية الحياة للمناطق الريفية بما يخدم متطلبات التنمية الشاملة .
5. تحديد إشكال وأنماط الدعم المقدم للجمعيات التطوعية ومصادره وإعادة توظيفه بما

يخدم متطلبات التنمية الشاملة في البلاد ومتطلبات النهوض بالعمل الاجتماعي .

6. استثمار الدعم الدولي ليصب في تطوير البناء المؤسسي وبناء قدرات الجمعيات التطوعية وخاصة الجمعيات التي تهتم بالتصدي لظاهرة الفقر وتنفيذ مشروعات وأنشطة وبرامج تلبي الاحتياجات الفعلية لسكان هذه المناطق .
7. إنشاء هيئة وطنية تسهم في التنسيق بين مصادر الدعم الدولي والجمعيات التطوعية بعيدا" عن العشوائية واستئثار بعض الجمعيات عليه دون غيرها .

أهم التوصيات والمقترحات المرتبطة بالاتصال والتنسيق بين الجمعيات الأهلية :

1. تنشيط قنوات الاتصال والتعاون بين الجمعيات التطوعية والمؤسسات الحكومية المعنية بهذه المشاركة في رسم السياسات الاجتماعية ومراقبة مستويات التنفيذ وتقويم هذه الخدمات .
2. إنشاء شبكات لتبادل المعلومات في وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل والمؤسسات التالية وربط جميع البرامج والمشروعات الاجتماعية الحكومية والأهلية بهذه القاعدة والمعلومات لأهمية ذلك في تطوير الخدمات الاجتماعية .
3. إجراء مسوحات اجتماعية بهدف إنشاء قاعدة بيانات أساسية حول أوضاع الجمعيات التطوعية للحصول على بيانات ومعلومات حول احتياجات جميع الفئات والشرائح الاجتماعية المستهدفة وإدراجها في الخطط السنوية مع تحديد حجم الموارد المتاحة والمطلوبة لها .

أهم التوصيات والمقترحات المرتبطة ببناء القدرات :

1. إنشاء مركز تدريب وطني وتزويده بمختلف الوسائل والكوادر المؤهلة وتوفير البرامج التدريبية المختلفة والمطلوبة لإعداد وتأهيل العاملين بالجمعيات التطوعية .
2. حصر شامل لمختلف مكونات البنى التحتية للجمعيات الأهلية وتحديد احتياجاتها المستقبلة والبحث عن موارد غير الجهات المعنية .
3. معالجة الاختلالات القائمة في توزيع الموارد بين الجمعيات التطوعية بما يتلاءم مع نوع الخدمات الاجتماعية وتزايد الطلب عليها لضمان الوفاء باحتياجات الفئات المستفيدة .
4. بناء نظام لمؤشرات الأداء المؤسسي للجمعيات التطوعية من الناحية الكمية والكيفية من خلال وضع نظام لاستخدام الحاسوب الآلي وتطوير نظام التوثيق المكتبي والآلي للمعلومات والبيانات وتطوير القواعد الداخلية ووضع توصيف للوظائف والمسؤوليات ووضع آلية للرقابة الداخلية .

5. تأهيل وتدريب العاملين بالجمعيات التطوعية على استخدام أساليب القيادة واستخدام منهج التخطيط بالمشاركة ومجالات البحث الاجتماعي وكيفية إدارة وتسير الاجتماعات وإدارة الوقت باعتبارها من عوامل الدعم المؤسسي .
6. توفير الدعم المالي لبرامج بناء القدرات للجمعيات.

الهوامش:

1. يوسف الحسن، دولة الرعاية في الإمارات العربية المتحدة،مركز الإمارات للبحوث الانمائية والاستراتيجية، 1997، الشارقة، ص 12.
2. سلوى عثمان الصديقي، مدخل في الرعاية الاجتماعية، الإسكندرية، المكتب الجامعي الحديث، 1991، ص 12-13.
3. محمد سيد فهمي، الرعاية الاجتماعية الإسلامية، دار الوفاء للطباعة والنشر، الإسكندرية 2006، ص 114.
4. ماهر أبو المعاطي علي، مقدمة في الرعاية الاجتماعية، أسس نظرية ونماذج عربية، القاهرة، مكتبة زهراء الشرق، 2004، ص 18.
5. عبد الستار الدمنهوري، التطوع في الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان، كلية الخدمة الاجتماعية، القاهرة 1977، ص 5.
6. سامي عصر، قضايا التطوع ونظام العمل بالجمعيات، ورقة عمل مقدمة إلى المؤتمر الأول للمنظمات الأهلية العربية، القاهرة، 1995.
7. سامي عصر، مفاهيم جديدة ـــ التطوع والمتطوعون وتنمية الموارد، ورقة مقدمة إلى ورشة عمل عن تنمية الموارد الخيرية وإعداد المشاريع، يونيو 2001 بيروت، لبنان، ص 3-4.
8. أنظر تقرير حول المؤتمر العالمي للتطوع الخامس عشر ، ص 16-22.
9. السيد ياسين، نحو ميثاق شرف أخلاقي للعمل الأهلي العربي، المؤتمر الثاني للمنظمات الأهلية العربية، القاهرة 1997، ص 17-18.
10. لمزيد من الإيضاح أنظر المصدر السابق ص 21-24.
11. أبو المعاطي، مصدر سابق، ص 18.
12. المركز اليمني للدراسات الاجتماعية وبحوث العمل، دراسة تقييم أوضاع الخدمات الاجتماعية في تطبيق نظام السلطة المحلية، صنعاء، الجمهورية اليمنية، بحث منشور في مجلة قضايا اجتماعية، العدد (12) ديسمبر 2006م.

13. شهيدة الباز وآخرون : دراسة مسحية مقارنة للمنظمات الأهلية العربية على مشارف القرن الحادي والعشرين "محددات الواقع وآفاق المستقبل " لجنة المتابعة لمؤتمر التنظيمات الأهلية العربية ، القاهرة، 1997م

14. فؤاد الصلاحي، المرأة في المنظمات الأهلية باليمن، القاهرة، الشبكة العربية للمنظمات الأهلية، 1999م.

15. الصندوق الاجتماعي للتنمية، التقرير السنوي 2007، صنعاء، الجمهورية اليمنية، منشورات الصندوق الاجتماعي للتنمية، 2008 ، ص 7.

16. المصدر السابق، ص 7.

17. الصندوق الاجتماعي للتنمية، صنعاء-الجمهورية اليمنية، النشرة الربعية، العدد الثاني والأربعون، أبريل-يونيو 2008، ص10-11.

18. البرنامج الوطني لمكافحة الفقر وتوفير فرص العمل، الاستراتيجية الوطنية للتخفيف من الفقر في اليمن، صنعاء، الجمهورية اليمنية، سبتمبر، 2001، ص 2.

19. الجمهورية اليمنية، وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل، دراسة تقييميه للبرنامج الوطني للأسر المنتجة وتنمية المجتمع

20. المجلس الأعلى للمرأة، الاستراتيجية الوطنية لتنمية المرأة، صنعاء، 2006 الجمهورية اليمنية، ، ص 5-9.

21. وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل، صندوق الرعاية الاجتماعية خلال ست سنوات 1997-2002،صنعاء، الجمهورية اليمنية، صندوق الرعاية الاجتماعية، بلا تاريخ، ص 3-4.

22. الجمهورية اليمنية، وزارة الشؤون القانونية وشئون مجلس النواب، قانون رقم (31) لسنة 1996 بشأن الرعاية الاجتماعية وتعديلاته بالقانون رقم (17) لسنة 1999، ص 3-4.

23. الجمهورية اليمنية، وزارة التأمينات والشؤون الاجتماعية، صندوق الرعاية الاجتماعية، نهضة سريعة وجهود متميزة في مكافحة الفقر، يناير، 2001، ص 21.

24. صندوق رعاية وتأهيل المعاقين، وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل، الجمهورية اليمنية، التقرير السنوي 2008م، ص 5.

25. المصدر السابق ص 15.

26. المصدر السابق ص 21.

27. اليمن، تقرير التنمية البشرية، 2000-2001، ص 25-26.

28. معهد الميثاق للتدريب والدراسات والبحوث، 24-3-2009 www.almethaq.info /news/ article 1313.htm

29. مكتب وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل بمحافظة حضرموت، إحصائيات إدارة الجمعيات الأهلية، 2009م.

30. التقرير العام المقدم من قيادة السلطة المحلية للمؤتمر الأول للسلطة المحلية- محافظة حضرموت، 2009م.

31. ربحي مصطفى عليان ؛عثمان محمد غنيم:أساليب البحث العلمي ،الأسس النظرية والتطبيق العملي،عمان،دار صفاء للنشر والتوزيع،2008،ص52

32. الجمهورية اليمنية، محافظة حضرموت، الدليل التعريفي لمحافظة حضرموت ، المكلا ، مايو 1995م. ص16

33. الجمهورية اليمنية،وزارة التخطيط والتعاون ، الجهاز المركزي للإحصاء ،التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت ،ديسمبر 2004م.ص154

34. محافظة حضرموت ،دار ابن خلدون للتعاون الانمائى ، ديسمبر 2008م،ص14

Volunteer work and social care in Yemen

(Applied to the study of voluntary associations in the province of Hadramout)

Dr. Adel Ahmed Alexady
Dr. Ahmed Abdel Hamid Salim

Introduction

The voluntary associations are now considered key partners in establishing and implementing the social welfare policies due to the global shifts toward the market economy as well as due to the declining of the role of the governments and the abandonment of their social and economic functions.

Given the evolution in the volunteer work in Yemen since the establishment of the Unity State in 1990- where the number of the voluntary associations has increased and its scope of work has expanded-, most of these associations is still suffering from a clear shortage in its services and an apparent inadequacy of meeting the needs of people which increase day after day due to the inflation and the shrinkage rates of per capita income. Moreover, the social welfare systems are still inadequate in alleviating poverty and unemployment and in providing social programs to improve the quality of the citizens` life.

The current study is trying to explore the state of the voluntary associations in the Hadramaut province and to identify the shortcomings of their work as well as the main obstacles these associations face. This study has used the Social Survey Approach to fulfill its objectives depending on questionnaire as a major tool to collect data. Administrators in the Offices of Social and Labor Services were interviewed as well. This study has concluded the following important results:

The inadequacy of the laws and regulations of these associations with the current developments.

A clear shortage in the funding of these associations which causes weakness in the programs and projects.

An absence of a mechanism for monitoring and following up as well as for defining the roles and responsibilities within the associations.

A constant intervention by the government institutions in the affairs of these associations.

An absence of training programs on the skills needed for the social work.